# التوسع الاستراتيجي الروسي–الصيني في الشرق الاسيوي

م.د. سماح مهدي صالح العلياوي
قسم القانون-جامعة الامام جعفر الصادق

ترتكز العلاقات الروسية – الصينية على التعامل المتزن نتيجة للإدراك الرّوسي– الصيني لأهميَّة الإقليم الآسيوي والفواعل الصاعدة منه، وخاصة مع بدأ انتقل مركز الثقل العالمي من الغرب إلى الشَّرق، فقد انطلقت روسيا والصين من إستراتيجية تدعيم ركائز الوجود، وتقوية النفوذ، وتحقيق القاعدة الصلَبة لانطلاقهما لمديات كونية جعلت منهما قِوى مؤهِّلة لأن تكون أقطاب عالمية منافسة، وأصبح التنافس في إقليم آسيا – الهادئ واقعاً بين الأقطاب الدَّوْلية، إذ يمثل حيز المصالح الجيوبوليتيكية الروسية – الصينية، والمجال الداعم للتحركات المُناهضة للنظام الأحادي القطبية، ونقطة التوسُّع الآسيوية لواشنطن، وقد دعت روسيا والصين إلى إقامة العلاقات في إقليم آسيا – الهادئ وعلى قدرٍ من المساواة، وحلّ النزاعات بالأدوات السِّلمية من دون استخدام القوَّة العسكرية، وعدم التدخُّل في شؤون الدُّوَل الأخرى، ومنع الانتشار النووي عن طريق نزع السِّلاح في شبه الجزيرة الكورية مع مراعاة مخاوف كوريا الشمالية الأمنيَّة.

**Summary**

**The Russian – Chinese relations are based on dealing with the balanced as a result of the Russian – Chinese awareness of the importance of the Asian region and the emerging actors approach, especially with the start of the transfer of the center of global gravity from the West to the East, starting from Russia and from the strategy of strengthening the pillars of existence, strengthening influence, and achieving the solid basis for their launch Cosmic ranges that make them eligible to be competitive global poles, and competition in the Asia – Pacific region has become a reality among international poles, It represents the realm of Russian – Chinese geopolitical interests, the area supportive of anti – unipolar movements, and the Asian expansion point of Washington, and Russia and China have called for the establishment of relations in the Asia – Pacific region on an equal basis, resolving disputes with peaceful tools without the use of military force, and the lack of Interfering in the affairs of other countries and preventing nuclear proliferation by disarming the Korean Peninsula, taking into account North Korea's security concerns.**

الكلمات المفتاحية: التوسُّع الرّوسي– الصيني– الشَّرق الآسيوي– النظام الدَّوْلي الثنائي القطبية

## المقدمة

يُعدُّ إقليم شرق آسيا من أكبر الأقاليم في العالم، إذ يطل على أوسع المحيطات في العالم، وهو المحيط الهادىء، بالإضافة إلى كونه يضمُّ مضيق تايوان الّذي يعتبر المنفذ الحيوي البحري لنقل المواد الأولية إلى العالم الغربي، متفاعلاً مع الديناميكية الحيوية الإقتصادية الّتي أخذ يتصف بها الإقليم، وتحديداً منذُ انتهاء الحرب الباردة، وقيام نظام دولي أحادي القطبية، والّتي أدَّت إلى انتقال مركز الثقل الإستراتيجي من جانب المحيط الأطلسي إلى جانب المحيط الهادىء، وقد أخذ الاتّجاه الغربي يؤكِّد بأن القرن الحادي والعشرين من المُمكن أن يكون قرناً آسيوياً – باسيفيكياً، ولعلَّ إقليم آسيا – الباسيفيك هو إقليم بالمعنى الأمني أكثر من كونه إقليم بالمعنى الجغرافي، حيث بدا هذا الإقليم أكثر أقاليم العالم زخماً بالتفاعلات الأمنيَّة، وأكثرها تجميعاً للتناقضات والصِّراعات الأمنيَّة، خاصة بعد تفجير برجَي التِّجارة العالمي ووزارة الدفاع الأميركية عام ٢٠٠١، والإعلان عن الحرب الدَّوْلية على الإرهاب، إذ تعاظمت الضغوطات الّتي بدأت تواجهها دُوَل الإقليم في الحفاظ على مجمل واقعها الأمني، وبما يضمن بيئة أمنيَّة هادئة ومستقرة، فأصبح الإقليم في وضع معقد أمنياً، إذ دخلت الدُّوَل الإقليميَّة في موجة من الصِّراعات الذاتية المدفوعة بعوامل خارجية لحماية المصالح بما يشمل الإرهاب، وانتشار القدرات النووية، والتسلُّح العسكري.

وبسبب المكانة الجيواستراتيجية لإقليم آسيا – الهادئ فقد سعت أميركا إلى استغلال التبدلات في طبيعة النظام العالمي بغية تحقيق الهيمنة عِبرَ دعم الحلفاء الإقليميين بالأدوات اللازمة والضرورية لمواجهة الدُّوَل الإقليميَّة الكُبْرَى، خاصة روسيا والصين، وتحت ذريعة المخاوف الأمنيَّة تمكَّنت أميركا من عقد الاتِّفاقيات الإستراتيجية مع اليابان وكوريا الجنوبية، وبسط السَّيطرة على أغلب دُوَل جنوب شرق آسيا خاصة الفلبين وتايلاند، مع تقديم المعدات والأسلحة العسكرية إلى تايوان، وقطع الطريق على أيّ تحركات للوحدة الصينية، والتشهير

بالنظام الكوري الشمالي على اعتباره من الدُّوَل الداعمة للارهاب الدَّوْلي، وأن امتلاكه لمواد نووية وصواريخ باليستية يُهدِّد أمن واستقرار إقليم آسيا – الهادئ.

لهذا فقد سعت روسيا والصين إلى تعزيز الشراكة في شتى الجوانب الإستراتيجية، وفق ما فرضته طبيعة الأوضاع الدَّوْلية الّتي فرضت على الجانبين ضرورة إقامة علاقات أساسها التعاون لمواجهة التحوُّلات العالمية، وخاصة التحوُّلات في شرق آسيا، كما إن نجاح العلاقات التعاونية الرّوسي– الصيني، لا تقوم على عنصر الاستقرار السِّياسيّ الّذي سادَ ولا يزال المجال الجغرافي المشترك بينهما فقط، وإنَّما هناك دور واضح في تنسيق المواقف في بعض القضايا سواء أكانت على المستوى الثنائي المشترك، أم على المستويين الإقليمي والدَّوْلي؛ بمعنى أن حقائق الواقع الجيوبوليتيكية كان لها الدَّور الفاعل والأساسي في رسم انسياق التفاعلات الخارجية للدولتين ضمن حيز التقارب في الرؤى على المستويين الإقليمي والدَّوْلي، وأصبح للتوجُّهات الأيديولوجية دور مهم في نسج هذه العلاقة سواء أكانت في مدة الاستقطاب الأيديولوجي الإقليمي، أم في ظلّ المواقف الموحدة الرافضة للتغيُّرات الحاصلة في موازين القِوى في إقليم آسيا – الهادئ، ومواجهة النظام الدَّوْلي الأحادي القطبية.

## أهميَّة الدراسة

تُعنى الدراسة بفهم توجُّهات روسيا والصين، وتحليل مضامينها إزاء إقليم آسيا – الهادئ الّذي برزت أهميته الجيواستراتيجية في نتائج التخطيط الإستراتيجي العالمي، وشكَّل موقع جذب لتنازع القِوى العالمية الكُبْرَى خاصة الولايات المتَّحدة، وهو محفزاً زاد من التوتُّر والخلاف في منطقة شرق آسيا.

## إشكاليّة الدراسة

تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها: " التوسُّع الإستراتيجي الرّوسي– الصيني في الشَّرق الآسيوي"، إذ يقتضي توضيح العلاقات بين روسيا والصين، والجوانب الّتي ساهمت في إقامة التحالف الإستراتيجي الرّوسي– الصيني المناهض للأحادية القطبية، حيث بدأ بالتوسُّع في إقليم

آسيا – الهادئ، إذ يمتاز الإقليم بخصائص جيواستراتيجية حفّزت القِوى الدَّوْلية على التدخُّل، خاصة الولايات المتَّحدة، بهدف أخذ مكانة مميّزة، وهو ما أفرز صراعاً إقليمياً بغية تحقيق المنافع الذاتية، وعليه تتَّضح التساؤلات الآتية، وهي:

- ما هي المرتكزات الأساسيَّة للعلاقات الروسية – الصينية؟
- ما هي الإشكاليات الأمنيَّة في إقليم آسيا – الباسيفيك؟
- ما هو تأثير التوافق الرّوسي– الصيني على الأزمة الكورية الشمالية؟

## فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن التحالف بين روسيا والصين في إقليم آسيا – الهادئ، جاء بسبب تحركات الإدارة الأميركية للسَّيطرة على شرق آسيا من خلال الحلفاء الإقليميين، خاصة اليابان وكوريا الجنوبية، واتِّخاذ ذريعة التهديدات الأمنيَّة الإقليميَّة وسيلة للتوسُّع، وبالتحديد ملف الأزمة النووية لكوريا الشمالية.

## منهج الدراسة

ارتكزت الدراسة على المنهج الاستقرائي وأداته المنهج التحليلي، نظراً لأهميته في إعطاء خلفية تاريخية عن مراحل تطوُّر العلاقات بين روسيا والصين تُجَاه شرق آسيا، وقد تمت الاستعانة بالأداة التحليلية، وذلك للحاجة إلى إيضاح الحوادث، وإيجاد الروابط السببية، وما آلت إليه، وخاصة ما يشمل الإشكاليات الأمنيَّة في شرق آسيا حيث أصبحت محور الاهتمام الدَّوْلي، منها: القدرات النووية، والإرهاب، والصِّراعات حول الجزر بين الدُّوَل الإقليميَّة، وملف لكوريا الشمالية النووي.

## هيكليَّة الدراسة

إن مخطط الدراسة اشتمل على المُلخص، والمُقدِّمة، والخاتمة، كما تضمَّن ثلاثة مباحث، وتشكَّلت الدراسة من العناوين الآتية، إذ في المبحث الأول تناول: "المرتكزات المحورية للعلاقات الثنائية الروسية – الصينية". وقد شمل المبحث الثاني: "الإشكاليات الأمنيَّة في إقليم

آسيا – الباسيفيك". أمَّا المبحث الثالث فقد تناول عنوان: "أثر التوافق الرّوسي– الصيني على الأزمة الكورية الشمالية".

## المبحث الأول: المرتكزات المحورية للعلاقات الثنائية الروسية – الصينية

إن تفكُّك الاتِّحاد السُّوفياتي عام ١٩٩١، وقيام النظام الدَّوْلي الجديد أفرز مجموعة من المُتغيِّرات الّتي أثرت على سياق العلاقات الدَّوْلية، إذ سيطرت أميركا على قمَّة الهرم السِّياسيّ لهيكل المنظومة العالمية، كما برزت مراكز استقطاب جديدة هي روسيا والصين بحكم إمكاناتهما الجيوسياسية، وتنامي قدراتهما النووية العسكرية، وأضحت العلاقات بين روسيا والصين قائمة على إطار المصالح الإستراتيجية بغية مواجهة الهيمنة الأميركية. وبناءً عليه، سوف نقسِّم هذا المبحث إلى مطلبين، هما: المطلب الأول، الأبعاد الجيوسياسية في العلاقات الثنائية. والمطلب الثاني، الأبعاد الإقتصادية في العلاقات الثنائية.

### المطلب الأول: الأبعاد الجيوسياسية في العلاقات الثنائية

إنَّ التحوُّلات الّتي رافقة التفكُّك السُّوفياتي دفعت روسيا الاتِّحادية إلى الانكفاء الداخلي بهدف معالجة أزماتها الذاتية، أمَّا الصين فقد سعت إلى وضع خطط أمنيَّة جديدة، تقوم على ثلاثة مبادئ، وهي: إيجاد بيئة أمنيَّة مناسبة لاستمرار الإصلاحات الإقتصادية الصينية، وصيانة أمن الصين القومي عِبرَ الحفاظ على وحدة أراضيها، وحلَّ مشاكل الحدود مع دُوَل الجوار، واعتماد الأدوات السِّلمية لاستعادة الأراضي المقتطعة من الصينية، ويشمل هذا تايوان والجزر في بحري الصين الشَّرقي والجنوبي[1]، وقد اتفقتا روسيا والصين على ترسيم الحدود الشَّرقية عام ١٩٩١، وعقد أول قمَّة روسية – صينية عام ١٩٩٢، حيث جرى التأكيد على أن هذهِ العلاقات تدور في إطار الصداقة، وليس العداء لإضفاء طابع مستقر على العلاقات بعيداً عن غلبة الطابع الأيديولوجي، وقد عزَّز التفاهم الإستراتيجي بين الدولتين زيارة رئيس الوزراء الرّوسي الأسبق "فيكتور تشرنوميردين" (Victor Chernomyrdin) إلى بكين عام ١٩٩٤، وعلى أثر زيادة الرئيس الرّوسي الأسبق "بوريس يلتسن" (Boris Yeltsin)

إلى بكين عام ١٩٩٦، وصل التعاون إلى درجة من التفاهم الإستراتيجي مكّنت الدولتين من عقد اتّفاقيات مشتركة أمنيَّة واقتصادية[٢].

وخلال زيارة الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زيمين" (Jiang Zemin) إلى موسكو عام ١٩٩٧، تمَّ عقد اتّفاق "خطَّة النظام الأمني الآسيوي" لخفض القوَّات على طول الحدود بين روسيا، الصين، طاجكستان، كازاخستان، وقيرغيزستان. وكان التعزيز الأمني في العلاقات الروسية – الصينية محكوماً بمجموعة من العوامل، أهمُّها: الرغبة الرّوسي بخلق توازن إستراتيجي إزاء توسع حلف شمال الأطلسي نحو أوروبا الشَّرقية، وهو ما يعزَّز قلق الصين من توسع هذا الحلف في منطقة الهادئ، لا سيّما إن روسيا والصين يسعيان إلى ضبط أوضاعهما الداخلية الّتي تحتاج إلى بيئة آمنة، وقد صدر بيان مشترك عام ١٩٩٧، يؤكّد على التشجيع المشترك للمناقشات للتوصُّل إلى تفاهم حول المجالات الإقليميَّة، وبناء علاقات سلمية مستقرة، إذ اعترفت روسيا بأن التبت وتايوان جزء من الصين، واعترفت الصين بأن الشيشان جزء من روسيا، ناهيك عن حاجة الصين للتِكْنُولُوجيا العسكرية المتطوُّرة من روسيا، وموازنة الاتّفاق الأمني بين أميركا واليابان، وعلى أثر العقيدة الأيديولوجية الجديدة في روسيا الّتي تبنت إستراتيجية استعادة المكانة الدَّوْلية، توجُّهت روسيا للانفتاح على الصين على اعتبارها الفاعل الأساسي في شرق آسيا[٣].

وتهدف الصين من تطوير علاقاتها مع روسيا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمُّها: تراجع التوجُّه الأيديولوجي الصيني في التعامل مع الدُّوَل، والانفتاح مع الدُّوَل المفيدة في المجالات التِّجارية والتِكْنُولُوجيا، بالإضافة إلى رغبة الصين في إيجاد حليف قوي يدعمها في مسألة تايوان، ومواجهة الضغط الدَّوْلي في مسألة حقوق الإنسان، ناهيك عن رغبة الصين في خلق بيئة إقليميَّة آمنة من خلال التعاون مع روسيا، وعدم أثارة أيّ أزمات، مثل: مشاكل الحدود، وإيجاد توازن جديد أمام الهيمنة الأميركية إقليمياً ودولياً، وتأكيداً لهذه الرغبة فقد ابرمت روسيا والصين مجموعة من الاتّفاقيات تضمَّنت قيام روسيا بتصدير الغاز الطبيعي إلى

الصين، وإيجاد فرص للاستثمار المشترك بين الدولتين[٤]، كما تعمق التعاون في الجوانب العسكرية، إذ تمَّ تزويد الصين بـــ(٦٠) طائرة مقاتلة من طراز "سوخوي" (Sukhoi) لتعزيز قوَّات الصين الجوية، أيضاً تعزيز الأنظمة الصاروخية الجوية المضادة "أس – ٣٠٠" ( S – 300). وظهرت مجموعة من المُتغيِّرات في منطقة آسيا – الهادئ الّتي حفَّزت التعاون الرّوسي– الصيني، أهمُّها:

## أولاً: المُتغيّرات الجيوسياسية في جنوب شرق آسيا "الأسيان" (ASEAN)

تعتمد دُوَل "الأسيان" وهي: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند، بروناي، فيتنام، لاوس، بورما، وكمبوديا، على المنظومة الأمنيَّة الأميركية، وبالرغم من احتفاظ الإدارة الأميركية بتحالفاتها الثنائية مع هذه الدُّوَل، لكنّها سعت إلى تخفيض وجودها العسكري، وهو ما أدَّى إلى تنامي القلق الإقليمي حول مصداقية الضمانات الأمنيَّة الأميركية، إذ إن وجود القوَّات الأميركية يؤدي دوراً استراتيجياً في ضبط التوازن العسكري الإقليمي، وتبعاً لذلك فإن الدُّوَل المعتمدة كلياً على الضمانات الأميركية مثل مجموعة "الأسيان" قد أخذت تفكر جدياً بتحمل أعباء الدفاع عن نفسها عن طريق تحديث قوَّاتها المسلّحة[٥]، ومؤسَّساتها العسكرية، وهو ما أدَّى إلى اشتعال سباق التسلُّح بين دُوَل الإقليم آسيا – الباسيفيك.

وارتبط سباق التسلُّح في هذا الإقليم بالنمو الإقتصادي السريع لدُّوَل "الأسيان"، والّذي انعكس على تغذية الشكوك المتبادلة، وإعاقة أعمال التنسيق الدفاعي في ضوء التباعد في التصوُّرات الإستراتيجية والرؤى الأمنيَّة، واختلاف مستوى التهديد، بالإضافة إلى غياب منظَّمة إقليميَّة لتقييد التسلُّح عن طريق الحوارات الأمنيَّة، إذ أزداد حجم التسلُّح لبعض دُوَل المنطقة بمعدلات متفاوتة، مع استمرار شبكة التحالفات الثنائية الأمنيَّة في الشَّرق الآسيوي لتستمر القوَّات الأميركية بوصفها الركيزة الأساسيَّة للترتيبات في شرق آسيا، واستمرَّت واشنطن بالالتزام بدورها الأمني إزاء دُوَل شرق آسيا، ومحيط آسيا – الهادئ للحفاظ على استقرار المنطقة وعدم تعريضها لهزات قد تزعزع البنيان الأمني، ولهذا نجد بأن المعادلات الأمنيَّة في

شرق آسيا اعتمدت على التفاهمات الأميركية – الآسيوية، وليس على التفاهمات الآسيوية – الآسيوية[٦].

إنَّ التهديد المنبعث من مجموعة "الأسيان" يتمثل في أنها حققت معدلات نمو اقتصادي سريعة، ولديها روابط تجارية واستثمارية خارجية مُتعدِّدة، واهتمام أكبر بالأهداف الإستراتيجية الخارجية، خاصة في بحر الصين الجنوبي لتصطدم بالمصالح الروسية والصينية، وخاصة المتعلقة بالملاحة البحرية الّتي يمر عبرها إمدادات النفط، والّتي تربط شمال شرق آسيا مع الشَّرق الأوسط الغني بالمواد الأولية[٧].

## ثانياً: تطوُّر القدرات اليابانية

تحرص اليابان على الحفاظ على استقرار وأمن منطقة آسيا – الهادئ لضمان استمرار تدفُّق الموارد الضرورية، بغية تحقيق ازدهارها الإقتصادي لمواكبة سعيها لاحتلال مكانة متميِّزة في العالم، كما حرصت على تعزيز مفردات قوتها الدفاعية العسكرية وربما الهجومية في المستقبل[٨]، وأمام هذه المدركات ينظر القادة الروس والصينيين إلى اليابان بعدها الخصم الجيوبوليتيكي، والمنافس الإقتصادي القوي، ويخشون من أن تترجم اليابان قوتها الإقتصادية في آسيا إلى نفوذ سياسي وعسكري، ويذهب صانع القرار السِّياسيّ في روسيا والصين في تصوراته الأمنيَّة بأن تطوُّر القدرات الذاتية لليابان تعني في محتواها الإستراتيجي ظهور القوَّة اليابانية بمعناها الإقتصادي المقترن بتطوير سياساتها الدفاعية للهيمنة على بحر الصين والمياه الإقليميَّة في محيط اليابان، إذ تسعى طوكيو إلى لعب دور إقليمي وعالمي أكبر من الجوانب الأمنيَّة، ولذلك فإن روسيا والصين تنظران بعين الشك إلى المعالجات المُتعدِّدة الأطراف للقضايا الأمنيَّة الآسيوية خشية أن تؤدي تلك المعالجات إلى ظهور تحالفات معادي لروسيا والصين، تهدف إلى تقييد برامجهما التحديث الدفاعية، وأن تصبح كِلا الدولتين تحت سيطرة القوَّات الأميركية والقوَّات اليابانية.

## ثالثاً: تنامي الدَّور الهندي

ظهرت الهند بوصفها قوَّة ذات اهتمامات إقليميَّة بحرية متزايدة في شرق وجنوب شرق آسيا، والّذي يشكل محوراً للتنافس الجيوبوليتيكية مع الصين، وعلى الرغم من تحسن العلاقات الصينية – الهندية فثَّمَة قلق متبادل نتيجة تنامي القوَّة لكِلا الطرفين، ويُعدُّ الموقف من باكستان مصدراً للتوتُّر بين الدولتين خاصة وأن الهند تحالفت مع الاتِّحاد السُّوفياتي سابقاً لاحتواء الصين، وفي ظلّ انهيار هذا الحليف فإن الهند سعت لإقامة علاقات مع أميركا والصين، واللذين بدورهما يوظفان العامل الهندي لتقييد الدَّور الرّوسي والصيني، لهذا سعت روسيا إلى تعزيز الروابط مع الهند لإعادة الاعتبار لصالح التوازن الإقليمي والدَّوْلي على أساس التعاون والمشاركة لمواجهة المشروع الأميركي لتطويق واحتواء روسيا والصين، وفتح ثغرة في جدار التحالف الأطلسي، وتقييد المسعى الأميركي لتوسيع حلف شمال الأطلسي نحو الشَّرق الأوروبي، فبعد تدخل روسيا بدأت أولى المناورات الصينية – الهندية عام ٢٠٠٩[٩].

## رابعاً: الأزمة الكورية الشمالية

سعت كوريا الشمالية إلى تطوير قدراتها التسليحية النووية، وتحويلها إلى صواريخ باليستيّة، وفي الوقت ذاته، تظهر كوريا الشمالية معزولة ومجهدة اقتصادياً، كما عملت على اتباع سياسات أمنيَّة رادعة قوامها توظيف أدوات ثقلها الإقتصادي لتدعيم مصداقية تحالفها مع روسيا والصين بهدف دفعهما إلى تعزيز التزاماتهما الأمنيَّة تُجَاه كوريا الشمالية. لهذا ظهرت روسيا والصين على اعتبارهما قِوى فاعلة في الوضع الإستراتيجي لإقليم آسيا – الباسيفيك، أثر تعاظم نفوذهما وهيمنتهما وثقلهما الإستراتيجي، حيث تطوَّرت القدرة الصاروخية والنووية في روسيا والصين بشكل جعل منهما مصدر قلق إقليمي، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الصين الإقتصادية، وسيطرتها على طرق الملاحة البحرية في بحر الصين الجنوبي والشَّرقي، ممَّا يسهِّل لها الهيمنة على توازنات المنطقة، والسَّيطرة على الجزر الواقعة في بحر جنوب الصين بالكامل بعد تشريع برلماني أجاز لها استخدام القوَّة للدفاع عن حقوقها، ما يؤكِّد قدرة الصين على تطويق

القلب البحري لجنوب شرق آسيا، كما حظى إقليم آسيا – الباسيفيك بقدر من التخطيط الإستراتيجي الرّوسي، إذ ابقت على ثلث ترسانتها النووية قبالة هذا الإقليم، والّتي تقدر بـــ(١٠٠٠) رأس نووي[١٠].

## خامساً: مشكلة دُوَل آسيا الوسطى

ظهرت الدُّوَل الإسلاميَّة غير المستقرة، والمتخلفة اقتصادياً على حدود روسيا والصين، وهي: تركمانستان، أوزبكستان، وقيرغيزستان، طاجيكستان، وكازاخستان، وهذهِ الجمهوريات تشكل خطر كامن محتمل لوحدة الأقاليم الروسية والصينية، خاصة الأقاليم الّتي تقيم بها أقليات إسلاميَّة، مثل: إقليم الشيشاني في روسيا، وإقليم تركستان الشَّرقية "سينكيانج" (Cinciang) في الصين، وهذه الإقليم خضعت للضغط الرّوسي– الصيني خوفاً من انتقال النزعة الاستقلالية إليها، ممَّا يهدُّد الوحدة الوطنيَّة الروسية والصينية، الأمر الّذي دفعهما نحو التنسيق المتبادل لتدعيم استقرار الأمن الإقليمي الآسيوي عِبرَ كبح الجماعات الإسلاميَّة الّتي تطالب بالاستقلال، وتشجيع الأنظمة العلمانية الحليفة في آسيا الوسطى[١١].

## سادساً: الأزمة التايوانية

تعتبر الصين أن تايوان مقاطعة صينية متمردة، إذ تحاول الحصول على أسلحة نووية بعد أن نجحت في إنتاج كميات من البلوتونيوم، وما يثير قلق الصين هو المساعدات العسكرية الّتي تقدمها الإدارة الأميركية إلى تايوان، مثل: صفقة بيع نظام "أيجيس" (Aegis) وهو نظام أمني لردع الصواريخ الباليستيّة، وأثارت هذه الصفقة امتعاض الصين، خاصة وأن تايوان تراهن على الدَّور الأميركي المشجع لها على تحدي الصين، ولا شك في أن وجود الأسطول الأميركي في المحيط الهادئ يمنح لتايوان إحساساً بالحماية، ومحاولة لإجبار الصين على الخضوع للسِّياسات الأميركية، ورغم إدراك الصين بخطورة التسلُّح التايواني لكنّها امتنعت عن تصعيد الموقف خوفاً من اندلاع حرب في شرق آسيا تهدُّد بخسائر تلحق بالصين، وتحفِّز تايوان على إعلان استقلالها الكامل ممَّا يؤثر على مكانة القيادة الصينية[١٢].

لهذا سارعت القيادة الصينية إلى إحداث تحوُّلات، أهمُّها: السَّماح للجيش الصيني بالاستقلالية عن القيادات السِّياسيَّة، والاعتراف بالجيش على اعتباره قوَّة مؤثرة في صنع القرار، وتحديث المؤسَّسة العسكرية، بالإضافة إلى الاستمرار في الإصلاح والتحديث الإقتصادي لإظهار الصين على اعتبارها قوَّة سياسيَّة وعسكرية واقتصادية في آسيا، والتصريح المستمرة على حتمية استرجاع الصين لأراضيها وأقاليمها المقتطعة، من خلال الأدوات السِّلمية دون استخدام الأدوات العسكرية للحيلولة دون تهديد أمن واستقرار المنطقة، ممَّا يؤدي إلى تهديد مسيرتها الإصلاحية، وعدم تحقيق أهدافها الإقتصادية.

وسعت روسيا والصين إلى تعزيز الشراكة الإستراتيجية، بهدف تدعيم التنسيق في الشؤون الأمنيَّة الإستراتيجية المتعلقة بسيادة الدَّولة والأمن القومي، فخلال زيارة الرئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين" (Vladimir Putin) إلى بكين عام ٢٠٠٠، أكَّدت الدولتين رفض سيطرة القطب الواحد، والدعوة إلى نظام عالمي مُتعدِّد الأقطاب، إذ وقَّع الطرفان في مدينة شنغهاي الصينية في حزيران/يونيو ٢٠٠١، إعلان تأسيس منظَّمة شنغهاي للتعاون، وتضمُّ: روسيا، الصين، كازاخستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، وأوزبكستان، ويأتي تأسيس هذه المنظمة في إطار تحركات الدولتين لموازنة التوجُّهات الأميركية، ومواجهة أخطار الحركات الدَّينيَّة المتطرُّفة في الدُّوَل الإسلاميَّة الأعضاء ضمَّن المنظمة، كما عملت روسيا والصين على إجراء مناورات عسكرية، باسم "مهمَّة السَّلام ٢٠٠٥" (Peace Mission 2005)، وقد صرَّح القادة الصينيون بأن هدف هذه المناورات هو تعميق التعاون، والتنسيق بين القوَّات المسلّحة للدولتين في الجوانب الدفاعية والأمنيَّة، والمساعدة في تعزيز قدراتها في مواجهة الإرهاب الدَّوْلي والتطرُّف والانفصالية، والقيام بدور إيجابي في تسوية القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية[١٣].

وتجدَّدت دعوة روسيا والصين لرفض السَّيطرة الأحادية الفردية خلال مؤتمر "ميونيخ للسِّياسات الأمنيَّة" عام ٢٠٠٧، وقد أكَّد البيان الرّوسي– الصيني عام ٢٠١٠، بأنَّ العلاقة

بين الدُّوَلتين إستراتيجية، كما سعت روسيا والصين إلى تشكيل مجموعة دولية مناهضة للأحادية القطبية باسم "البريكس"[١٤]، وجراء ما يُسمَّى "ثورات الربيع العربي" عام ٢٠١٠، اتَّخذت الدُّوَلتين موقفاً ثابتاً في مجلس الأمن باسم "النقض المزدوج" (Veto Bouble)، وهو تطوُّر في مسار التنظيم الدَّوْلي، بهدف عدم اتِّخاذ أيّ قرار باستخدام القوَّة العسكرية لإسقاط الأنظمة، ممَّا يؤكِّد الثبات الرّوسي– الصيني في مواجهة النظام الأحادي القطبية.

## المطلب الثاني: الأبعاد الإقتصادية في العلاقات الثنائية

تتعرض روسيا والصين إلى منافسة شديدة على الأسواق والموارد عالمياً، وخاصة في منطقة آسيا من قِبَل الإدارة الأميركية، والدُّوَل الصِّناعيَّة، والاقتصاديات الآسيوية الصاعدة، فمن ناحية الصين فإنَّ سياستها الإقتصادية تذهب إلى تعزيز علاقاتها مع روسيا إدراكاً بأن التبدلات المنشود في بكين تبدأ بإيجاد هياكل اجتماعية وإقتصادية أولاً ثمَّ الهياكل السِّياسيَّة، لهذا يأتي الاهتمام الصيني بتعزيز تقاربها الإقتصادي مع روسيا كونها رافداً يدعم عمليات التحديث الإقتصادي، ويوظف النمو الإقتصادي الصيني؛ إذ تمتلك روسيا ثروات طبيعية، ناهيك عن حاجة الصين للخبرات العلمية المتوفرة لدى روسيا، وهذه الخبرات قادرة على تعزيز الهياكل الصِّناعيَّة والإقتصادية الصينية، وتحقيق التنمية الإقتصادية فيها[١٥].

وتسعى روسيا للإفادة من نماذج التجربة الصينية، الّتي تساهم في توفير فرص التوظيف والتنمية، إذ يتميّز الإقتصاد الصيني بمجموعة من المميزات، أهمُّها: نجاح الصين في إدخال تبدلات أساسيَّة على بنيتها الإقتصادية لتكون أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات السُّوق الرأسمالية، من خلال الابتعاد عن التشنج الداخلي، وتحاشي الأزمات الإقليميَّة والدَّوْلية، وتوجيه اقتصادها نحو التراكم الكمي، وتشكيل مزيج من القطاع العام، والقطاع الخاص، والمشاريع المختلطة مع رأس المال الخارجي، واتباع إستراتيجية الموازنة بين الجودة والسعر حتى تتمكن من تفادي القيود الجمركية الّتي تضعها بعض الدُّوَل، كما قدمت الصين طرق للتنمية الإقتصادية بخصائص آسيوية تقوم على نمط رأسمالي تحت إدارة نظام اشتراكي، أو يدمج بين

آليات السُّوق الحرة والإبقاء على دور قوي للدَّولة، ويختلف عن النماذج الغربية السائدة، وما يميّز التجربة الصينية هو نوع المنتجات التِكْنُولُوجية المتقدِّمة، مثل: الصواريخ، الأقمار الصِّناعيَّة، أقمار التجسُّس، والطائرات بدون طيار، وهذه التِكْنُولُوجية تعتمد على الجهد الإنساني والعقلي أكثر من الأموال، الّتي عكست النظريات الإقتصادية الّتي تعتقد بأن النمو السُّكَّاني عقبة أمام النمو الإقتصادي.

وتخشى روسيا والصين من انتقال النزعة الاستقلالية في آسيا الوسطى إلى أقاليمها، وهو ما دفعهما إلى تقاربهما اقتصادياً من تلك الدُّوَل لامتصاص الحماس القومي والدِّيني الّذي اجتاح المنطقة، بالإضافة إلى حاجة روسيا والصين لمصادر الطَّاقة، وإقامة مشاريع استثمارية سواء أكانت في التنقيب والاستخراج أم إنشاء شبكات الأنابيب لنقل النفط والغاز من خلال آسيا الوسطى، بما يعطي روسيا والصين مردوداً مالياً، وقوَّة سياسيَّة للتخلص من الضغوط الإقتصادية الّتي تمارسها الولايات المتَّحدة ضدَّهما.

وسعت روسيا والصين إلى دفع عجلة التقدُّم الإقتصادي عِبرَ تعزيز الروابط الثنائية الإقتصادية، وخلق قاعدة متينة اقتصادياً قادرة على تأمين مصالحهما في مجابهة القِوى الدَّوْلية، مثل: الولايات المتَّحدة، وتغليب الجوانب التعاونية على الجوانب الصِّراعية المتمثل في الخلافات العرقية والحدودية سواء أكانت في علاقة الصين مع روسيا أم مع دُوَل جنوب شرق آسيا، ولعلَّ التعاون الثنائي الواسع يحقِّق لروسيا والصين الشعور بالأمن إزاء التحديات[١٦]، إذ فرضت أميركا ضرائب على بضائع الصين، كذلك سحبت ميزة الدَّولة الأولى بالرعاية التجارية، بهدف إضعاف القدرات الإقتصادية الصينية، بالإضافة إلى الضغوط الأميركية الّتي تمارسها عِبرَ القروض والمساعدات الإقتصادية الدَّوْلية الّتي تحتاجها روسيا بما ينجم عن ذلك تلاعب في مسارات الإقتصاد الرّوسي، ممَّا دفع روسيا نحو تعزيز تقاربها مع الصين، وأيضاً رغبة روسيا لتعزيز التبادل التجاري مع الصين نتيجة لهيمنة بكين الإقتصادية على دُوَل آسيا، ناهيك عن قدرة الصين على تشكيل كتلة اقتصادية في شرق آسيا، خاصة وأن عودة "هونغ كونغ"

(Hong Kong) إلى الصين زادت من وزن الصين الإقتصادي مع احتمالات عودة تايوان بما تحمله من قوَّة اقتصادية مضافة للصين يمكنها أن تدعم العلاقات الإقتصادية الروسية مع دُوَل المنطقة[١٧].

وخلال زيارة الرئيس الرّوسي الأسبق "بوريس يلتسن" إلى الصين عام ١٩٩٢، تمَّ بحث التعاون الإقتصادي بين الدولتين، وخلال زيارة رئيس الوزراء الرّوسي الأسبق "فيكتور تشرنوميردين" إلى الصين عام ١٩٩٤، تمَّ فتح الأبواب أمام المستثمرين الصينيين للاستثمار في روسيا، ومنذُ عقد اتِّفاقية الشراكة الإستراتيجية بين روسيا والصين عام ١٩٩٦، شهدت العلاقات التجارية بين الدولتان تأمين حافز إيجابي لنمو التِّجارة الثنائية، وبعد زيارة الرئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين" إلى بكين عام ٢٠٠٠، تمَّ عقد تسعة اتِّفاقيات في التعليم، والطَّاقة، وحُسنُ الجوار، كما تطوَّرت العلاقات الثنائية في ظلّ منظَّمة شنغهاي للتعاون عام ٢٠٠١، حيث عزَّزت من التبادل التجاري، وإنشاء ديناميكية مُتعدِّدة الأطراف.

وأثناء زيارة الزعيم الصيني "جيانغ زيمين" إلى روسيا عام ٢٠٠١، وقَّع على اتِّفاقية لإنشاء خط أنابيب مشترك للنفط باسم "أنغارسك" (Angarsk)، والغاز باسم "إيركوتسك" (Irkutsk)، طوله حوالى (٢٤٠٠) كم، وبقدرة نقل حوالى (٢٠ – ٣٠) مليون برميل سنوياً، ويمتد من الشَّرق الأقصى الرّوسي إلى موانئ الصين الشمالية[١٨]، وقد صدر بيان مشترك عن الرئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين"، والزعيم الصيني "هو جينتاو" ( Hu Jintao) عام ٢٠٠٤، أكَّد على تعميق التعاون الإقتصادي، ووضع خطَّة متوسِّطة وطويلة المدى للتعاون الشامل، وتحسين التِّجارة الثنائية، وإنشاء منظَّمة لأصحاب المؤسَّسات الصينية والروسية، وتعزيز التعاون وفق مبادئ الاحترام والمساواة والمنفعة المتبادلة والسِّيادة. وعليه، انطلق منتدى قمَّة الأوساط الإقتصادية والصِّناعيَّة والتجارية الروسية – الصينية في بكين عام ٢٠٠٦، وبالتالي، أكَّد الزعيم الصيني "هو جينتاو" قائلاً: "إنَّ التعاون الإقتصادي والتِكْنُولُوجي هو جانب هام في علاقات شراكة التعاون الإستراتيجي بين الصين وروسيا"،

كذلك تمَّ توقيع اتِّفاقيات الطرق، مثل: الطرق الحديثة عِبرَ جمهورية ألطاي الروسية إلى جمهورية الصين، كذلك الجسور، مثل: الجسور عِبرَ الأنهار الحدودية في الأقاليم الروسية، هي: "تشيتا" (Chita)، و"آمور" (Amur)، و"خاباروفسك" (Khabarovsk)، أيضاً سكك الحديد، مثل: السكك الّتي تربط أقاليم الشمال الشَّرقي للصين مع مدن أراضي كالينيغراد التجارية البحرية، وتنفيذ أكبر مشروع صيني للاستثمار في روسيا باسم "لؤلؤة بحر البلطيق" عام ٢٠٠٦[١٩].

وقد تحسنت الجوانب الإقتصادية بين روسيا والصين بعد أن أصبحت روسيا على قائمة الدُّوَل الأقوى لجذب الاستثمار تزامناً مع تحسن المناخ الاستثماري في روسيا، وهو ما دفع برجال الأعمال الصينيين بتوجيه أنظارهم نحو الاستثمار في الجار الشمالي، خاصة وأن استثمارات روسيا في جوانب الطَّاقة الصينية حققت تقدماً، إذ أصبحت مؤسَّسات النفط والغاز الطبيعي الروسية شركاء مهمين للصين، وممَّا يعزِّز محور الشراكة التجارية المتقدم بين الدولتين هو المشاريع الصِّناعيَّة الّتي تدار من شركات روسية – صينية مشتركة ضمَّن إطار الاستثمارات المباشرة والمتبادلة بينهما على المستوى العالمي.

يتَّضح بأن التقارب الإقتصادي الرّوسي– الصيني يهدف إلى خلق عالم مُتعدِّد الأقطاب بعيداً عن أيّ ممارسات للقطب الأوحد، ويخفف من الضغوط الأميركية، ويبحث عن مجالات للتعاون الإقتصادي والأمني بين روسيا والصين لتحقيق مزيداً من التفوُّق الجَمَاعي لمواجهة أيّ قوَّة خارجية.

## المبحث الثاني: الإشكاليات الأمنيَّة في إقليم آسيا – الباسيفيك

إن ترتيب البيئة الأمنيَّة في إقليم آسيا – الباسيفيك دفع روسيا والصين إلى التعاون لبناء سياقات أمنيَّة، وتحديد أطرها الهيكليَّة، وتقرير مسألة السِّلم والاستقرار الأمني في الإقليم، فعلى الرغم من كون آسيا – الباسيفيك تبدو هادئة نسبياً، لكن تبلور إجماعاً واسعاً بوجود قلق سببه وجود أزمات متجذرة أهمُّها: التسلُّح النووي في شبه الجزيرة الكورية، والنزاع من بحر الصين

الجنوبي، والأمن في مضيق تايوان، وتداعيات قضية استقلال تيمور الشَّرقية، بالإضافة إلى الأزمات ذات التأثير الدُّوْلي الأوسع المتعلقة بالمُتغيِّرات بعد الحرب الباردة، أهمُّها: التسلُّح، والانتشار النووي، والإرهاب، والأمن الإنساني، والقضايا الأمنيَّة المرتبطة بالطَّاقة. وبناءً عليه، سوف نقسِّم هذا المبحث إلى مطلبين، هما: المطلب الأول، الأزمات المؤثرة على المستوى الإقليمي. والمطلب الثاني، الأزمات المؤثرة على المستوى الدَّوْلي.

## المطلب الأول: الأزمات المؤثرة على المستوى الإقليمي

إن تفكُّك النظام الدَّوْلي الثنائي القطبية دفع آسيا – الباسيفيك إلى الفراغ الإستراتيجي، وإعطاء الفرصة المناسبة لقيام القطبية الثنائية الإقليميَّة الصين واليابان، إذ أخذ الإقليم يعاني من تبلور الرغبة في الاستحواذ على النفوذ لتحقيق أهداف السِّيادة والمكانة والأمن، حيث بدأت اليابان بدعم من واشنطن بلعب دور أمني وسياسي في الإقليم وفق صيغة شاملة ترتكز على استعمال الأدوات الدبلوماسيَّة والإقتصادية، بالتزامن مع تصاعد التأثير الصيني في الأمور الأمنيَّة الإقليميَّة، لا سيّما دعم كوريا الشمالية، والتأكيد العسكري على تايوان، والسّعي إلى ممارسة النفوذ في بحر الصين الجنوبي[٢٠].

وتراقب الصين التحالف بين أميركا واليابان، وتوسُّع الدَّور العسكري الياباني حيث إعادة بناء قواتها بما يمكنها من مجابهة القوَّة الصينية بالتوازي مع القلق الصيني من السفن اليابانية في المحيط الهندي الّتي تقدم الإسناد في إطار الحرب ضدَّ الإرهاب، بالإضافة إلى إعادة فرض الهيمنة اليابانية على الأسيان[٢١]، ومحاولة واشنطن وطوكيو الإيحاء لدُوَل الأسيان بأن بقاء الحماية الأميركية واليابانية يجنبها خطر روسيا والصين، ومن جانبها تراقب اليابان النمو الصيني، وبالشكل الّذي تُعدها منافساً إقليمياً، فضلاً عن القلق الياباني من العلاقات العسكرية بين روسيا والصين إلى جانب الإحساس بكثافة الحضور العسكري البحري للصين بما يمسّ المصالح اليابانية، وهذا التنافس أفرز نتائج منها أن الصين وجدت من روسيا الحليف الإستراتيجي في مقارعة النفوذ الأميركي– الياباني في شرق آسيا.

وتبرز أزمة السِّيادة على الجزر والمياه الإقليميَّة، أهمُّها: النزاع في بحر الصين الجنوبي نظراً لقدرته على إثارة حرب واسعة النطاق مدفوعة باستخدام الصين لقواتها ضدَّ الأطراف المتنافسة المرتبطة بالإدارة الأميركية، والّتي إقامة منشآت عسكرية على أراضي جزر بحر الصين الجنوبي، إذ تُعدُّ جزر "سبراتلي" (Spratly) من أفضل مصادر الثروة ومراكز الطَّاقة، إذ تضمُّ مخزون عالٍ من البروتين، وتحتوي على حوالى (٢٥) بليون م$^{3}$ من الغاز، وحوالى (٣٧٠) ألف طن من الفوسفات، فضلاً عن أن أرخبيل "سبراتلي" يشكل ثاني أكبر الخطوط البحرية للملاحة الدَّوْلية زخماً، ومن أهم خطوط المواصلات الحرجة الّتي تربط المحيط الهادئ بالمحيط الهندي والشَّرق الأوسط، إذ يمر من خلاله سنوياً أكثر من نصف ناقلات العالم محملة بالمواد الأولية الضرورية لديمومة المصالح الإقتصادية والأمنيَّة لدُوَل الإقليم والعالم الغربي[٢٢].

وأصدرت الصين تشريع المياه الإقليميَّة عام ١٩٩٢، والّذي يقضي بأن تكون جزر "سبراتلي" ضمَّن مياهها الإقليميَّة، وقد دخلت هذه الجزر في إطار الإستراتيجية الروسية – الصينية لتكوين نفوذهما الأمني الإقليمي، واعتبار هذهِ الجزر قواعد عملياتية في أعالي البحار ضدَّ القوَّات الأميركية واليابانية، وهذه الإجراءات أدَّت إلى تصاعد التوتُّر في بين الصين، وبين تايوان، فيتنام، بروني، ماليزيا، والفلبين، وقد أخذت دُوَل الأسيان تعيش هاجس المخاوف الأمنيَّة فعملت على إشراك واشنطن وطوكيو في أمن بحر الصين الجنوبي، وقد تمَّ التوقيع على إعلان اجراءات بناء الثقة بين الصين وبين المنتدى الإقليمي للأسيان عام ١٩٩٦، والّذي ينص على الإخطار المسبق قبل إجراء أيّ مناورات عسكرية في المنطقة.

بالإضافة إلى النزاع الرّوسي– الياباني حول سلسلة جزر "الكوريل" (Corel) وتشكل حوالى (٥٠٠٠) كم$^{2}$، وتتركز المشكلة حول عدم الاتِّفاق على انسحاب الجيش الرّوسي من هذه الجزر، وإعادتها إلى اليابان، وإلى جانب الصِّراع على الموارد البحرية، تظهر أزمة التلوث البيئي، والناتجة عن قيام روسيا بدفن النفايات النووية في بحر اليابان[٢٣]، وعلى الرغم من الاتِّفاق الرّوسي– الياباني على حلّ مشكلة "الكوريل" على أساس التاريخ وقواعد القانون

والعدالة، إلى جانب الاتّفاق على إقامة شراكة بناءة بينهما لتدعيم الثقة والتفاهم المتبادل، وتحقيق السِّلم في آسيا – الباسيفيك خلال القمم التي عقدت بين روسيا واليابان، لكن ما تزال هذه المشكلة قائمة دون التوصل إلى حلول.

كذلك النزاع بين بين طوكيو وسيول حول جزيرة "لينكورت روكس" (Liancourt Rocks)، وجزيرة "توكودو" (Tokudo) في بحر الصين الشَّرقي، إذ من يسيطر عليها يضع اليد على أكثر من (١٦) ألف ميل بحري إلى جانب قاع البحر ومصادر الثروة والطَّاقة المرتبطة بها، فعلى الرغم من تعدُّد الحوادث المرتبطة بهذا النزاع، لكن التطوُّر الأهم هو قيام سيول ببيع أكثر من (٢.٢) مليون طابع بريدي يحمل صورة جزيرة "لينكورت روكس" باسم بطوابع "تاكيشيما" (Takeshima)، ممَّا أثار اليابان الّتي هدَّدت بإجراءات مضادة، وتطوُّرت الخلافات الدبلوماسيَّة عندما قامت اليابان بتسميت يوم وطني باسم "تاكيشيما"، إلى جانب إصدار كتاب تاريخ مدرسي يعزِّز الادعاءات اليابانية بهذه الجزر، ممَّا أثار الشعور القومي في كوريا الجنوبية المُناهض لليابان، والّذي ظهر في صورة مظاهرات معادية لليابان.

كذلك النزاع بين الصين واليابان وتايوان حول ثمانية جزر في بحر الصين الشَّرقي، معروفة بالنسبة للصينيين بجزر "دايايو" (Daio)، وبالنسبة لليابانيين بجزر "سنكاكو" (Senkaku)، ومن يسيطر على هذه الجزر يسيطر على أكثر من (١١.٧٠٠) ميل$^{٢}$ من الفضاء البحري القاري إلى جانب مصادر الطَّاقة والغذاء المتوفرة في المنطقة المتنازع عليها، وعلى الرغم من تعدَّد الحوادث المرتبطة بهذا النزاع لكن أبرزها مظاهرات المدن الصينية المعادية لليابان، والمُندِّدة بماضي اليابان العسكري بعد إعلانها تحديد حقوق اختبار تنقيب حقول النفط في هذه الجزر. أيضاً النزاع بين إندونيسيا وماليزيا حول جزيرتي "سيبادان" (Sipadan)، و"ليجتان" (Ligtan) في بحر "سيليبس" (Celebes) غرب المحيط الهادئ، إلى جانب

النزاع بين ماليزيا وسنغافورة حول جزيرة "باتو بوتيه" (Pato Puteh) في مضايق "جوهور" (Johor) الّذي يفصل ولاية جوهر الماليزية في الشمال عن سنغافورة في الجنوب، وتمثل النزاعات حول هذه الجزر مصادر للتوتُّر في الإقليمي ذات التأثير الدَّوْلي في آسيا – الباسيفيك[٢٤].

ويعتبر إقليم جنوب شرق آسيا مركزاً للنزاعات الدَّينيَّة، العرقية، الطائفية، والثَّقافية المُهدِّدة للاستقرار الداخلي، حيث تتزايد النزاعات في تايلاند ما بين المسلمين الذين يطالبون بقدر من التمثيل السِّياسيّ في الحكومة التايلندية الّتي تدين بالبوذية، حيث تمارس شتى أساليب التهميش ضدَّ أبناء مسلمي هذا الإقليم، وتُعدُّ ميانمار واحدة من الدُّوَل الّتي يثار حولها العديد من الإشكاليات إزاء حقوق الإنسان، خاصة بين بين الأغلبية العرقية البورمية السهلية، من جهة، وبين أقليات الهضبة البورمية والمسلمين، من جهة أخرى، إذ تتهم الحكومة في ميانمار بالمشاركة في عمليات إبادة يتعرض لها المسلمين[٢٥].

وتعتبر إندونيسيا من الدُّوَل المؤهِّلة للانقسام إلى دويلات، لكونها مكوِّنة من مجموعة من الجزر، إذ تُعدُّ جزر الملوك محوراً للنزاعات ما بين المسلمين والمسيحيين، كما تزخر إندونيسيا بالنزاعات الانفصالية، مثل: انفصال إقليم تيمور الشَّرقية عن إندونيسيا عام ١٩٩٩، حيث بدء السُّكَّان في هذا الإقليم ذو الأغلبية المسيحية الكاثوليكية بالكفاح المسلَّح ضدَّ إندونيسيا الدَّولة ذات الأغلبية المسلمة أثر قيام إندونيسيا بغزو الإقليم بعد انسحاب الغزو البرتغالي منها، ويعتبر إقليم "آتشيه"، ومقاطعة "بابوا الغربية"، ومقاطعة "كالمنتان الشَّرقية" من المقاطعات المرشحة للانفصال، ممَّا يُهدِّد إندونيسيا بعمليات الانقسام والتفكُّك الّتي غالباً ما تقترن بأعمال عنف مسلح، وتبرز الفلبين بوصفها دولة ذات أغلبية مسيحية وأقلية مسلمة انموذجاً للانفصال، إذ تقود نزعة الانفصال "الجبهة الوطنية لتحرير مورو"، وبالرغم من عقد اتِّفاقية السَّلام، ومنح الحكم الذاتي للمنطقة الإسلاميَّة، لكن الأوضاع ما زالت بمنأى عن الاستقرار.

وتواجه الصين حركات انفصالية منها حركة إقليم "التبت"، إلى جانب الحركة الانفصالية في إقليم "إكسيجانج" تركستان الشَّرقية، ويعتبر التزاع في مضيق تايوان الأكثر تعقيداً في شرق آسيا، حيث تعتبر الصين بأن تايوان جزءاً من الصين لهذا تسعى إلى إزالة العقبات لتطوير العلاقات من خلال التوحيد التدريجي السِّلمي للصين، وقد خصصت الصين إلى تايوان بعض المقاعد في المجلس الصيني لتسهيل عودتها، ومنعاً لإيجاد أيّ شعور متطرُّف، والسَّماح لتايوان بالإبقاء على نظامها الإقتصادي والإجتماعي مقابل احتفاظ الصين بحق التمثيل الخارجي وبشؤون الدفاع، والعمل على إنهاء محاولات تايوان بالانضمام إلى منظَّمة الأمم المتَّحدة، مع التشديد بأن أيّ إجراء أميركي صريح أو ضمني يؤدي إلى استقلال تايوان هو موضوع يثير المشاعر الصين القومية، وهدَّدت الصين بقطع علاقتها الدبلوماسيَّة مع أيّ دولة تقوم بذلك، فضلاً عن رفض التعاون العسكري المتزايد بين الإدارة الأميركية وتايوان[٢٦].

ومن طرفها أكَّدت واشنطن التزامها بـــ"سياسة الصين الواحدة"، واعتماد الحلّ السِّلمي للقضية بموجب إعلان شنغهاي عام ١٩٧٢، لكنّها بموجب قانون العلاقات مع تايوان عام ١٩٧٩، أعطت أسلحة ومعدات عسكرية دفاعية إلى تايوان للوقوف بوجه أيّ محاولة عسكرية للصين لاجتياح الجزيرة، وترى واشنطن بأن تايوان تمتاز بخصائص عدَّة، أهمُّها: الموقع الجيواستراتيجي في مضيق تايوان وقناة "باشي" (Bashi) اللذان يربطان شمال شرق آسيا مع الشَّرق الأوسط، كما تمثل قاعدة محتملة للتحركات العسكرية في حال نشوب الأزمات، فضلاً عن أهميتها الإستراتيجية لأمن حلفاء الولايات المتَّحدة، وقد تصاعد التوتُّر في مضيق تايوان بعد مناورات الصين العسكرية رداً على إعلان تايوان إجراء انتخابات رئاسية عام ١٩٩٦، وعدت واشنطن هذه المناورات عملاً استفزازياً، فأرسلت سفنها وأساطيلها الحربية إلى المضيق، وبالمقابل، أعلنت الصين بأن جيشها في حالة استعداد لحماية سيادتها الوطنيَّة، كما أثارت موافقة الكونغرس الأميركي على مشروع قانون تعزيز أمن تايوان عام ٢٠٠٠، حالة من التوتُّر في المضيق، إذ رأت فيه الصين دعماً لقِوى الانفصال في تايوان، فأصدر مجلس الوزراء الصيني

وثيقة حذر فيها تايوان من رفض تحديد موعد مفاوضات الوحدة، وجعل تايوان قاعدة للدرع الصاروخي الأميركي[٢٧].

يتَّضح بأن إقليم شرق آسيا يمثل بؤرة التوتُّر الّتي تهدِّد بخلق حالة من الاضطراب الأمني، وأخذت تثير المخاوف الأمنيَّة المحتملة بإمكانية تغُير الخارطة الجيواستراتيجية الأمنيَّة لإقليم آسيا – الباسيفيك.

## المطلب الثاني: الأزمات المؤثرة على المستوى الدَّوْلي

إن دُوَل آسيا – الباسيفيك اتَّجهت إلى صياغة استراتيجيات أمنيَّة تقوم على الجهود الذاتية لتطوير وامتلاك قدرات دفاعية وتسليحية سواء أكانت بالاعتماد على الذات أو من خلال التحالف مع القِوى الخارجية، وبالشكل الّذي يمكنها من أن تتحمل بنفسها أعباء الدفاع عن أمنها الخارجي، كما إن تنامي العروض الروسية والصينية والأميركية من معدات وتقنيات عسكرية مُتقدِّمة بأسعار معقولة، أتاحه فرصة فريدة للاقتصاديات الإقليميَّة المتنامية بهدف ترقية قدراتها العسكرية، بالتزامن مع النمو الإقتصادي لمعظم دُوَل الإقليم، وقد حدثت جملة من المُتغيِّرات عزَّزت الإنفاق العسكري، أهمُّها:

إن تخفيض القوَّات الأميركية في الإقليم دفع العديد من الدُّوَل إلى مزيداً من التسلُّح، بعد إدراكها بأن التجسيد العملي للالتزام الأمني الأميركي محكوم بانتقائية ظرفية متقلبة المعايير وخاضعة للمصالح، كما إن تنافس القِوى الإقليميَّة الكُبْرَى لملء الفراغ الإستراتيجي الناشئ من انهيار الاتِّحاد السُّوفياتي، قدم حالة من القلق دفعت مخططي الدفاع لدى الدُّوَل الإقليميَّة إلى ضرورة رفع مستوى الإنفاق العسكري لزيادة الثقل الإستراتيجي في التنافس، بالإضافة إلى كثرة النزاعات في الإقليم والّتي تؤكِّد الهيمنة والعدوان، حيث المواجهات المحتملة في المضائق البحرية أو على حقوق السِّيادة على الجزر والمياه الإقليميَّة، والنزاعات الدِّينيَّة والعرقية الانفصالية، كلها تتطلب مزيداً من التسلُّح والإنفاق العسكري[٢٨].

إن تصاعد مستويات الإنفاق العسكري أخذ يرتبط بالمنزلة الإقليمية والتأثير السِّياسيّ الّذي تتيحه استمرارية تحديث القوَّات العسكرية في ضوء الحرب على الإرهاب، وهذه المسائل أخذت تنطوي على سلبيات متمثلة بتغذية الشكوك المتبادلة، وتعميق الخلافات فكل دولة تنظر إلى تسليح جارتها على أنه عمل عدائي موجه ضدها يستدعي الرد بالمثل، الأمر الّذي أفرز تحديات أمنيَّة جديدة يشوبها عدم اليقين والشك، فضلاً عن استنزاف الموارد المالية وإضاعة الفرص في مجالات الأمن المجتمعي والإنساني، ممَّا أثر على الروابط التكاملية في منتدى الأسيان الإقليمي، وفي إرساء وتدعيم السِّلم والاستقرار الإقليمي[٢٩].

وارتبط التسلُّح والتحديث العسكري بمسألة الانتشار النووي والصواريخ الباليستيّة، إذ إنّ الإقليم يواجه مشكلات معقدة دفعت دُوَل المنطقة إلى التفكير الإستراتيجي لامتلاك السِّلاح النووي في إطار تصور إستراتيجي مفاده بأن السِّلاح النووي ربما يكون حلاً مناسباً لمشكلة أمنيَّة تواجهها الدَّولة بسبب امتلاك طرف مضاد لهذا السِّلاح، أو عدم امتلاك طرف لقدرة تقليدية تتَّيح له إمكانية الدفاع عن نفسه على الأقل، وعلى الرغم من عقد اتِّفاقية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٥، لكن تبقّى هذه المنطقة مؤهِّلة للصِّراعات النووية والباليستيّة، إذ تمثل الصين القوَّة النووية ذات الطموحات الإقليميَّة المتنامية المثيرة لقلق ومخاوف جيرانها الآسيويين، إذ تمتلك ترسانة هجومية ودفاعية تكفي لردع القدرات النووية للولايات المتَّحدة، وهي الوحيدة آسيوياً القادرة على نشر صواريخ وأسلحة نووية، كما أعطت تايوان مؤشرات لسعيها لامتلاك سلاح نووي لمواجهة القوَّة النووية الصينية.

واندفعت كوريا الشمالية إلى تطوير قدراتها النووي، إذ تعتبر أن حيازة السِّلاح النووي يقدم رادعاً فعالاً لمواجهة تهديدات المظَّلة النووية الأميركية، وإيجاد توازن للقوَّة العسكرية الإقليميَّة، ووسيلة للحصول على العملة عن طريق تصدير الإمكانات النووية والصواريخ لدُوَل راغبة مثل إيران، ويشكل ملف كوريا الشمالية النووي بؤرة لأثارة القلق وعدم الاستقرار

الإقليمي، لهذا تمَّ إنشاء ائتلاف مالي ودولي، يضمُّ اليابان، كوريا الجنوبية، الاتِّحاد الأوروبي، ومنظَّمة تنمية طاقة شبه الجزيرة الكورية، بهدف تزويد كوريا الشمالية بمفاعلي ماء خفيف، مقابل تنازلات تقدمها بشأن برنامجها النووي، كما تمَّ تشكيل ما يُسمَّى باللّجنة السداسية بغية إيجاد حلٍّ لأزمة برنامج كوريا الشمالية، وعقدت سلسلة مفاوضات دون التوصل إلى حلول[٣٠]. وبالرغم من الطبيعة السِّلمية للبرنامج النووي الإندونيسي، لكن تُثار حالة من التخوف الإقليمي من قِبَل أستراليا، والفلبين، وسنغافورة، بالإضافة إلى أن اليابان ليست بمنأى عن التفكير في امتلاك السِّلاح النووي بسبب خوفها من وجود قوَّة نووية كورية موحدة في المستقبل، وتزايد القوَّة النووية الصينية.

وأخذت الإشكاليات النووية تنطوي على أبعاد أمنيَّة مؤثرة تتمثل بإحداث ضرر بالبيئة السِّلمية الضرورية لتنمية العلاقات التعاونية بين دُوَل الإقليم، كما أدَّت إلى تنامي القلق من احتمالية "الإرهاب النووي" (**Nuclear terrorism**)، بسبب الخوف من احتمال حصول المجموعات الانفصالية المسلّحة على أسلحة ومواد مشعة، فضلاً عن المخاوف الّتي تنجم عن نقل شحنات الأسلحة النووية والمواد المشعة خلال الممرات البحرية، وإمكانية تعرضها إلى تهديدات من قِبَل القراصنة، والإرهابيين والتمكن من صناعة "القنبلة القذرة" ( **dirty bomb**) في ضوء تزايد الجريمة المنظمة، والهجرة العشوائية، وتفشي المخدرات.

كما أصبح الإرهاب سِمَة بارزة في جنوب شرق آسيا، إذ في الوقت الّذي أعلنت الولايات المتَّحدة عن الحرب العالمية على الإرهاب جراء تفجير برجَي التِّجارة العالمية ومبنى البنتاغون عام ٢٠٠١، افصحت البيئة الأمنيَّة في جنوب شرق آسيا عن سلسلة من التفجيرات طالت المصالح الغربية، إذ شهدت العديد من دُوَل شرق آسيا منها إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، والفلبين، عمليات إرهابية ارتبطت بتنظيم القاعدة، وبدأ الحديث عن إمكانية ارتباط هذه الجماعات بالإرهاب البحري، وإيقاف الإقتصاد البحري للتِّجارة العالمية عن طريق استهداف الطرق البحرية للملاحة، وخطوط الاتصالات، وناقلات النفط في ممرات ومضايق

جنوب شرق آسيا، وعلى الرغم من تأييد دُوَل جنوب شرق آسيا للتعاون مع الإدارة الأميركية في الحرب على الإرهاب، لكن الاتّجاه الغربي يرى بأن المنطقة تحتوي على العديد من التنظيمات الإسلاميَّة المُتشدِّدة، مثل: جبهة تحرير مورو الإسلاميَّة وجماعة أبو سياف في الفلبين، وجبهة المدافعين الإسلاميَّة وجماعة عسكر جهاد إندونيسيا، وجماعة المجاهدين الماليزيين في ماليزيا، والجماعة الإسلاميَّة في إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة، المشكوك بصلاتها وروابطها مع تنظيم القاعدة، والمتهمة بممارسة العنف والقيام بالهجمات ضدَّ السياح الغربيين والشركات الغربية والأميركية في جنوب شرق آسيا[٣١].

إنَّ الرؤية الأميركية للحرب على الإرهاب في إطار ديني وثقافي، شكل ضغطاً اضافياً لمحاولات دُوَل الأسيان للتعامل مع الأزمات الأمنيَّة الإقليميَّة، من حيث عدم الأخذ بنظر الاعتبار خصوصية البناء الداخلي في العديد من دُوَل جنوب شرق آسيا، إذ تمثل هذهِ التنظيمات الإسلاميَّة جزءاً أساسياً في تركيبة النُّظُم السِّياسيَّة في جنوب شرق آسيا، كما تتحالف مع الحكومات القائمة، وتشكل مصدراً رئيساً للجيوش الوطنيَّة بوصفها آلية لضمان سيطرة المؤسَّسات العسكرية على الحياة السِّياسيَّة، ومنع حالة التفكُّك في المجتمعات الآسيوية، وأن هذه الجماعة تشكَّلت رداً على المجازر الّتي تعرض لها المسلمون، ولكون هذه الجماعات تدعو إلى اعتماد خيار القوَّة وخيار الجهاد، فقد أصبحت حسب الوصف الأميركي مركزاً للإرهاب.

لهذا حصل تمايز في خطاب دُوَل الأسيان حول تعريف الإرهاب والجماعات الّتي ترتبط به، حيث ترى الدُّوَل ذات الأغلبية الإسلاميَّة، مثل: إندونيسيا وماليزيا بأن الجماعات الإسلاميَّة مصدر دعم للحكومات الوطنيَّة، بينما أخذت الدُّوَل ذات الأغلبية غير الإسلاميَّة، مثل: الفلبين، وتايلاند، وسنغافورة، تتناغم مع الخطاب الأميركي الّذي يربط بين التنظيمات الإسلاميَّة في المنطقة، وبين تنظيم القاعدة في أفغانستان، وترى أن المنطقة أرضاً خصبة لنمو

الجماعات الإسلاميَّة المُتشدِّدة الّتي تتركز في إندونيسيا وماليزيا اللتين بدورهما حذرتا من المحاولات الأميركية للربط ما بين الإسلام والإرهاب.

إنَّ الخلاف حول تعريف الإرهاب يشير إلى عدم الإجماع الإقليمي داخل الأسيان، ما يخلق حاجزاً أمام أيّ تعاون أمني إقليمي ويفسح المجال لحدوث خلل في عمل الأسيان والإضرار بوحدة هذه الرابطة، ولعلَّ التحرك الواضح ضدَّ الإسلام في السِّياسة الأميركية في إطار الحرب على الإرهاب أخذ يولد شعوراً معادياً لها في عدد من الدُّوَل، لا سيّما ذات الأغلبية الإسلاميَّة، كما ولد أزمات خطيرة في تلك الدُّوَل الّتي يكون فيها المسلمون أقلية من حيث توظيف فكرة الحرب على الإرهاب لمواجهة هذه الأقلية المسلمة.

يتَّضح ممَّا سبق أن إقليم آسيا – الباسيفيك أخذ يضمُّ بؤراً للتطوُّرات والتوسُّعات النووية، والّتي تحمل في ثناياها دولاً ذات رغبة في بناء وتطوير وامتلاك الأسلحة النووية إلى جانب وجود دُوَل ذات قدرات تسليحية نووية، وذات أهداف ومقاصد إقليميَّة واضحة، وتشير إلى مخاوف أمنيَّة واسعة النطاق، كما يدخل جنوب شرق آسيا في تعقيد أمني، إذ تشكل المنطقة أكبر تجمع للشَّعوب الإسلاميَّة، وإن اعتبارها جزءاً من الحرب على الإرهاب بوصفها جبهة محتملة يضع حكومات دُوَل المنطقة أمام تحدياً.

## المبحث الثالث: أثر التوافق الرّوسي- الصيني على الأزمة الكورية الشمالية

قدمت روسيا والصين إلى كوريا الشمالية تقنيات كيمياوية تمكنها من تطوير قدراتها النووية، حتى أصبحت مصدر القلق للقوَّات الأميركية في شبه الجزيرة الكورية، وقد تمَّ تسوية الأزمة النووية الكورية وفق "اتِّفاق الإطار" عام ١٩٩٤، كما بدأت مفاوضات مُتعدِّدة الأطراف عام ٢٠٠٣، وتضمُّ: أميركا، روسيا، الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، وكوريا الشمالية، وترى روسيا والصين إن الحفاظ على أمن شبه الجزيرة الكورية يتفق مع مصالحهما الأمنيَّة، وأن الخيارات المتعلقة باستعمال القوَّة العسكرية لممارسة الضغوط أو لحلِّ الأزمات الموجودة أمراً غير مقبول. وبناء عليه، سوف نقسِّم هذا المبحث إلى مطلبين، هما: المطلب

الأول، الإمكانيات النووية لكوريا الشمالية. والمطلب الثاني، التحركات الأميركية لمواجهة القدرات النووية لكوريا الشمالية. والمطلب الثالث، الموقف الرّوسي– الصيني من الملف النووي لكوريا الشمالية.

## المطلب الأول: الإمكانيات النووية لكوريا الشمالية

بدأ برنامج كوريا الشمالية النووي عام ١٩٥٤، عندما قامت روسيا والصين بتحويل بعض التقنيات الكيمياوية إلى الجيش الشعبي الكوري، والّتي استحوذ عليها من اليابان في الحرب العالمية الثانية، كما أرسلت الصين إلى كوريا الشمالية بعثة نووية سرية لتدريب نحو (٢٥٠) عالم كوري، وقد وقّعت كوريا الشمالية اتفاقيتين مع الاتّحاد السُّوفياتي والصين عام ١٩٥٩، حول استعمال الطّاقة النووية في الجوانب السِّلمية، كما حصلت على مفاعل نووي بقوّة (٠,١) ميغاواط حراري من الاتّحاد السُّوفياتي عام ١٩٦٠[٣٢]، كما أنشأت كوريا مفاعل أبحاث (IRT) بقوّة (٨) ميغاواط حراري عام ١٩٦٥، ويقع في مركز يونغبيون للأبحاث النووية العلمية، وقد وضع تحت رقابة الوكالة الدَّوْلية للطّاقة الذرية مع منشأة حساسة بقوّة (٠,١) ميغاواط حراري عام ١٩٧٧، كما تمَّ إنشاء مفاعل طاقة اختباري معدل بالغرافيت بقوّة (٥) ميغاواط كهربائي عام ١٩٨٦، ويقع في مركز يونغبيون للأبحاث النووية العلمية، وقد تمَّ إيقاف العمل به بموجب اتّفاق الإطار عام ١٩٩٤، ثمَّ استأنف إمداد القلب بالوقود عام ٢٠٠٢، كما تمَّ إنشاء مفاعل طاقة بقوّة (٢٠٠) ميغاواط كهربائي عام ١٩٨٧، وقد تمَّ إيقاف العمل به بموجب اتّفاق الإطار عام ١٩٩٤[٣٣].

وإنشاء مختبر إنتاج الغاز في مركز يونغبيون، وهو منشأة لإنتاج نظائر مشعة للاستخدام الطبي والصِّناعي، وأقرت كوريا الشمالية باستخراج كميات من البلوتونيوم في حجم غرام لا تخضع لرقابة الوكالة الدَّوْلية، كما تمَّ تشكيل مختبر للمواد الكيمياوية المشعة في مركز يونغبيون بطاقة معالجة (٢٠٠ – ٢٥٠) كلغ من الوقود المستنفذ، واستخراج كمية من اليورانيوم سنوياً يصل وزنها إلى (١٠٠) كلغ، وقد تمَّ إيقاف العمل بموجب اتّفاق الإطار عام ١٩٩٤، وتمَّ إلغاء

الإيقاف عام ٢٠٠٢، وتمَّ إنشاء معمل لصنع قضبان وقود نووية في مركز يونغبيون لكنّه جمد بموجب اتِّفاق الإطار عام ١٩٩٤، وتمَّ إلغاء التجميد عام ٢٠٠٢[٣٤]. بالإضافة إلى مواقع يشتبه في احتوائها على مواد نووية، وهما منشأتا لتخزين النفايات النووية وإعادة معالجة البلوتونيوم غير معلنة في مركز يونغبيون للأبحاث النووية العلمية، أيضاً منشآت تخصيب اليورانيوم في جبل "تشونما – بيونغان" (Chunma – Byungan) لإنتاج الأسلحة النووية.

وقد أكَّد تقرير معهد واشنطن للعلوم والأمن الدَّوْلي بأن مخزون كوريا الشمالية من مادة البلوتونيوم ما بين (٤٦) و(٦٤) كغ، منها (٢٨) إلى (٥٠) كغ نجح الخبراء الكوريون في فصلها ممَّا يكفي لصِّناعة (١٢) سلاحاً نووياً، ولدى كوريا الشمالية خمس مفاعلات نووية، هي: المفاعل الأول في "يونغ بيون" (Young Byeon) قادر على إنتاج (٦) كغ من البلوتونيوم سنوياً، والمفاعل الثاني في "يونغ بيون" يعمل في حال تشغيله بطاقة (٥٠) ميغاوات، والمفاعل الثالث في "تايشون" (Taichun) يعمل بطاقة (٢٠٠) ميغاوات، والمفاعل الرابع قرب "بيونغ يانغ"، وهو مختبر علمي قادر على إنتاج ومعالجة كميات قليلة من البلوتونيوم، والمفاعل الخامس هو مفاعل "كومهو" (Kumho) السِّلمي يعمل بالماء الخفيف.

وقد أعلنت كوريا الشمالية صناعة أسلحة نووية للدفاع الذاتي، كما أجرت تجربتها النووية الأولى عام ٢٠٠٦، ثمَّ أعلنت أجراء تجربة ثانية بـــ(٤.٥) درجة على مقياس ريختر عام ٢٠٠٩، كما قامت بتطوير قدراتها الصاروخية لكي تتلاءم مع قدراتها النووية، مثل الصواريخ الباليستيّة طويلة المدى الّتي تحمل رؤوساً نووية قد تصل إلى الأراضي الأميركية، مثل: صواريخ "نودونج – ١" (Nodong – 1) يصل مداه إلى (٦٠٠) ميل، أيّ قادرة على الوصول إلى طوكيو وسيول، كذلك تطوير صواريخ "تايبو دونج" (Taepo Dong) على مرحلتين الأولى، تغطي كل الأراضي اليابانية، والثانية، تصل إلى الأراضي الأميركية، وقد انتجت كوريا

الشمالية حوالى (٥٠٠) صاروخ من طراز "سكود بي" (Scud B) و"سكود سي" ( Scud C) قصيرة المدى، وكذلك صواريخ "نو دونغ" (No Dong) متوسط المدى[٣٥].

وترتكز إستراتيجية كوريا الأمنيَّة على امتلاك القدرات النووي لتحقيق أهداف عدَّة، وهي: السّعي لردع القوَّات الأميركية على الحدود بين الكوريتين، إذ موجود في كوريا الجنوبية نحو (٣٧) ألف جندي من القوَّات الأميركية، فضلاً عن وجود قاعدة أميركية في اليابان، وأن إخراج القوَّات الأميركية يؤدي إلى تحقيق الوحدة الكورية، بالإضافة إلى رغبة كوريا الشمالية في مواجهة تفوُّق الشطر الجنوبي التقني، خاصة في مجال الأسلحة الحديثة الّذي تقدمه واشنطن، كما إن حصول كوريا على الأسلحة النووي قوَّة دبلوماسيَّة تستطيع عن طريقها إرغام العالم على أخذها في الاعتبار، ممَّا قد يفضي إلى إنهاء عزلتها الدبلوماسيَّة باستعمال المسألة النووية للدخول في معاهدة سلام مع أميركا، والحصول على مساعدات اقتصادية تحتاج لمواجهة أزماتها الإقتصادية، كون كوريا الشمالية تعتبر من أفقر الدُّوَل من حيث تدني مستوى دخل الفرد، كما تستخدم كوريا الشمالية الملف النووي إلى تعزيز نظامها السِّياسيّ في عهد الزعيم الكوري الشمالي السابق "كيم جونغ إيل" (Kim Jong Il)، والزعيم "كيم جونغ أون" ( Kim Jong Un)، وإعطائه مزيداً من القوَّة الشَّرعية، ومحاولة تعويض كوريا الشمالية عن احتمال فقدانها الإقليميّين[٣٦].

إن ميزان القِوى العسكرية للأسلحة التقليدية في شمال شرق آسيا يؤكِّد تفوُّق كوريا الشمالية، إذ يعتبر الجيش الكوري ثاني أكبر جيش في شمال شرق آسيا بعد الصين، كما إن موقع كوريا الشمالية في إقليم شمال شرق آسيا بين روسيا والصين، والتحالف بين أميركا واليابان يضع قيوداً وضوابط شديدة على أيّ طموحات لكوريا الشمالية، لهذا فإن كوريا الشمالية ليست في حاجة ملحة لامتلاك الأسلحة النووية، وأن التنازل عنها يضمَّن لها الحصول على تنازلات وامتيازات سياسيَّة، وأمنيَّة، واقتصادية.

## المطلب الثاني: التحركات الأميركية لمواجهة القدرات النووية لكوريا الشمالية

أعلنت أميركا عام ١٩٨٥، عن امتلاكها أدلـــة تثبت بأن كوريا تقوم بتجميع مفاعل نووي، وتحت وطأة الضغوط الدَّوْلية انضمَّت إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لكنّها امتنعت عن التوقيع على اتِّفاق إجراءات الحماية مع الوكالة الدَّوْلية، وبعد تفكُّك الاتِّحاد السُّوفياتي وقَّعت اتِّفاق إجراءات الحماية والأمان مع الوكالة الدَّوْلية عام ١٩٩٢، لكن سرعان ما أوقفت تعاونها مع الوكالة الدَّوْلية، وقد طالبت إدارة الوكالة من المسؤولين في بيونغ يانغ بالسَّماح بعمليات التفتيش للمنشآت النووية، لكن كوريا الشمالية ردت على الطلب بالانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في آذار/مارس ١٩٩٣[٣٧].

وقد اتفقت أميركا وكوريا في حزيران/يونيو ١٩٩٣، على عدم استخدام القوَّة أو التهديد باستخدامها، واحترام سيادة كل منهما للآخر، واستمرار الحوار الثنائي، وفي الجولة الثانية من المحادثات اتَّفق الطرفان على استئناف كوريا محادثاتها مع الوكالة الدَّوْلية، وفتح منشآتها النووية قبالة فرق التفتيش، فضلاً عن استئناف الحوار بين الكوريتين، وعليه تمَّ التوصُّل إلى "اتِّفاق الإطار" عام ١٩٩٤، إذ تعهدت كوريا الشمالية بإيقاف برنامجها النووي القائم، وصولاً إلى تفكيك منشآتها النووية، والسَّماح للوكالة الدَّوْلية بعمليات التفتيش، والانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي، وتنفيذ الاتِّفاق الخاص بنزع الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وبالمقابل تقدم الإدارة الاميركية التمويل لشراء مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف بقدرة (١٠٠٠) ميغاواط يتمُّ بناؤهما من قِبَل هيأة تنمية شبه الجزيرة الكورية، وتوفير الوقود الثقيل، كما تقوم اليابان وكوريا الجنوبية بتخفيف المعوِّقات التجارية، وإقامة علاقات دبلوماسيَّة مع كوريا الشمالية، لهذا قامت بإغلاق خمسة مفاعل، ومصنع إعادة معالجة الوقود، والمنشآت التابعة في مركز يونغبيون[٣٨]. لكن لم يستمر الاتِّفاق في ضوء الاتهامات المتبادلة، إذ إن بيونغ يانغ اتهمت طوكيو بعدم توريد الماء الخفيف اللازم لتشغيل المفاعلات النووية السِّلمي، واتهمت الأطراف الغربية بعدم تقديم الدّعم الإقتصادي اللازم للتنمية كما كان متفقاً

عليه، وعلى الطرف الآخر اتهمت أميركا وحلفائها بأن كوريا الشمالية تتبع المماطلة في محاولة للتنصل عن التزاماتها، والسّعي للمراوغة لعدم تنفيذ ما تعهدت به.

إن تفجير برجَي التِّجارة العالمية ووزارة الدفاع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أعطى الفرصة لأميركا لتحقيق الطموح الإمبراطوري، إذ طرحت بزعامة الرئيس "جورج دبليو بوش" (George W. Bush) إستراتيجية منع الانتشار النووي ومكافحة الإرهاب، وفي خطاب الرئيس الأميركي "جورج دبليو بوش" عن حالة الاتِّحاد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، طرَح مفهوم "محور الشر" (Axis of Evil) أو "الدُّوَل المارقة" (Rogue states) الّذي ضم: العراق وإيران وكوريا الشمالية، لهذا قررت كوريا الشمالية تنشيط برنامج تخصيب اليورانيوم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وقد أصرت الإدارة الأميركية على فرض عقوبات مالية واقتصادية على النظام الكوري، ورفض إزالة تلك العقوبات قبل تفكيك برنامجه النووي[٣٩].

وأعلنت كوريا الشمالية عن إعادة تشغيل مفاعلاتها النووية، ونزع كاميرات المراقبة، وطرد مفتشي الوكالة الدَّوْلية للطَّاقة الذرية، وإلغاء اتِّفاق الإطار، والانسحاب من معاهد حظر الانتشار النووي، كما اعترف النظام الكوري بوجود برنامج نووي سري، وأعلن عن خططه لاستئناف برنامج نووي يعتمد على البلوتونيوم، وإنه طوُّر أسلحة نووية عام ٢٠٠٣، لهذا استحدثت أميركا آلية المحادثات السداسية لإشراك روسيا، الصين، اليابان، وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى الولايات المتَّحدة وكوريا الشمالية.

وقد عقدت اللّجنة السداسية ثلاث جولات من المباحثات انتهت بالفشل، إذ طالبت كوريا شطبها من لائحة الدُّوَل الإرهابية، وتوقيع معاهدة عدم اعتداء مع أميركا، والحصول على بعض المزايا الدبلوماسيَّة والإقتصادية، مقابل تعليق محاولات اختبار وإنتاج السِّلاح النووي، ما أدَّى إلى تعميق أزمة الثقة بين القيادة الكورية الشمالية وبين القيادة الأميركية، ويكمن موقف واشنطن في رغبة السِّياسة الأميركية بالمحافظة على الهيمنة العالمية، وتعميق تحالفها

الإستراتيجي مع اليابان وكوريا الجنوبية، وتوجيه نظرهما إلى وجود العدو الكوري الشمالي، ومن خلفه الصين في منطقة البحر الأصفر، ممَّا يسوغ وجود الجيش الأميركي في منطقة شرق آسيا، والاستجابة لمتطلبات إستراتيجية عِبرَ اجتذاب حلفاء في شرق آسيا إلى مشروع الدروع الصاروخي الخطر الداهم على كوريا، وتوجيه رسالة تحذير قوية إلى روسيا والصين.

وعلقت كوريا مشاركتها في اللّجنة السداسية، وأكَّد بيان وزارة الخارجية الكورية عام ٢٠٠٥، بالقول: "تعمل كوريا الديمقراطية على دعم وتعزيز ترسانتها النووية من أجل المحافظة على توازن القِوى في المنطقة، ومنع هجوم من جانب الولايات المتَّحدة"[٤٠]، وأثارت كوريا مخاطر جديدة حينما أطلق الجيش الكوري سبعة صواريخ باليستيّة في تموز/يونيو ٢٠٠٦، ووصفت القيادة الكورية الاختبارات بأنها مناورات عسكرية روتينية تندرج تحت حقها السِّيادي في الدفاع عن النفس، كما أجرت تفجيراً نووياً تحت الأرض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وقد دفع ذلك مجلس الأمن إلى تبني القرار الرقِم (١٧١٨) بالإجماع، مطالباً كوريا الشمالية بالتخلي عن جميع برامج أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستيّة.

لكن تمكَّنت القيادة الصينية من إقناع الطرفين الأميركي والكوري بقبول صيغة بيان مشترك في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، وهذا البيان هو مشروع لبناء السِّلام في شمال شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية، والاعتراف بحق كوريا الشمالية في الاستخدام الطَّاقة النووية في الجوانب السِّلمية، وقد أكَّد ممثل أميركا في المحادثات السداسية "كريستوفر هيل" (Christopher Hill) قائلاً: "إن قبول الولايات المتَّحدة لبيان بكين لا يمكن تفسيره على إنه قبول لجميع الجوانب الأخرى للنظام الكوري الشمالي، وموقف حقوق الإنسان أو معاملة هذا النظام لشعبه"[٤١]، وقد شهدت الأزمة النووية انفراجاً بعد رفع اسم كوريا الشمالية من قائمة الدُّوَل الراعية للإرهاب عام ٢٠٠٨، ثمَّ شهد الأزمة النووية تصعيداً عام ٢٠٠٩، فبعد تعليق أميركا إمدادات الطَّاقة، قامت كوريا الشمالية بتعطيل تفكيك منشآتها النووية، وإلغاء

المعاهدات السِّياسيَّة والعسكرية كافة مع سيول، كما قامت بإطلاق صاروخ بعيد المدى باتجاه بحر اليابان.

واتَّسمت السِّياسة الأميركية في عهد الرئيس "باراك أوباما" (Barack Obama) بعدم التصعيد العسكري، والاكتفاء بالضغط الإقتصادي، والدعوة لإعادة اللّجنة السداسية[٤٢]، وبعد وصول الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" (Donald Trump) عام ٢٠١٧، عقدت القمَّة بين أميركا وكوريا الشمالية في سنغافورة عام ٢٠١٨، وتمَّ الاتِّفاق على اخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وإيقاف المناورات العسكرية الكورية، والتقى الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" مع الزعيم الكوري "كيم جونغ أون" عام ٢٠١٩، في قرية "بان مون جوم" (Ban Moon Jum) الحدودية المنزوعة السِّلاح بين الكوريتين، حيث تمَّ توقيع اتِّفاقية الهدنة عام ١٩٥٣، وخلال الاجتماع المغلق عِبرَ الطرفين عن رغبتهما في ترك الماضي والمضي نحو المستقبل، والتأكيد بأن مواصلة الحوار هو أمر عملي للغاية والوسيلة الوحيدة لتحقيق السِّلام ونزع السِّلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وإصلاح العلاقة بين الولايات المتَّحدة وكوريا الشمالية.

## المطلب الثالث: الموقف الرّوسي - الصيني من الملف النووي لكوريا الشمالية

أصبحت الأزمة الكورية مصداً للقلق، كون التجارب النووي تأتي في أحد الأقاليم الّتي تضمُّ منتدى التعاون الإقتصادي لدُوَل آسيا والمحيط الهادئ "إبيك" (APEC)، وهو أكبر عملية تكامل اقتصادي بعد الاتِّحاد الأوروبي، كما إن تلك التجارب تصدر من دولة تتبنى موقفاً عدائياً ضدَّ الولايات المتَّحدة، وقد أستند التوافق الدَّوْلي حول الملف النووي الكوري على مبادئ عدَّة، أهمُّها: حلَّ الأزمة بشكل سلمي حفاظاً على السِّلم والأمن، وإيجاد خطَّة شاملة لتسوية الأزمة النووية بأسلوب عادل يحقِّق مصلحة الجميع[٤٣]، مع الأخذ بالحسبان مخاوف كوريا الشمالية عِبرَ مواصلة الحوار لتعزيز الثقة، وتوسيع مساحة التفاهم المشترك بين

كوريا الشمالية واللّجنة السداسية، لجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية.

إن روسيا بقيت مستمرة بالتمسُّك بمبدأ أن تكون شبه الجزيرة الكورية خالية من السِّلاح النووي، كون روسيا لديها حدود مشتركة مع كوريا الشمالية، وأن قيام أيّ نزاع في شبه الجزيرة الكورية يهدِّد المصالح الإقتصادية الروسية، ويؤدي إلى تدفُّق اللاجئين إلى روسيا، لكن روسيا اتَّخذت مواقف مرنة تُجَاه الأزمة النووية خشية من نجاح الولايات المتَّحدة في جذب كوريا الشمالية عِبرَ توحيدها مع كوريا الجنوبية(٤٤). وقد اتَّخذت روسيا والصين مواقف معارضة لواشنطن في مجلس الأمن إزاء كوريا الشمالية، بغية الحيلولة دون جعله أداة طيعة لتنفيذ السِّياسة الأميركية وإكسابها الشَّرعية الدَّوْلية، والّتي توصف بالعدوانية تُجَاه الدُّوَل المُناهضة، إذ تمسَّكت روسيا والصين بمنهج التهدئة والتعاون مع كوريا الشمالية عن طريق المباحثات السداسية، واعتبار روسيا والصين الطرفين اللذان يدفعان نحو الاعتدال والتعاون، سواء أكان ذلك مع كوريا الجنوبية حول مسألة وحدة الكوريتين، أم مع أميركا حول البرامج النووي الكوري الشمالي(٤٥).

وتأتي معارضة روسيا والصين لأنشطة كوريا النووية والصاروخية، لأنهما تدركان إن ذلك سوف يثير كلٌّ من اليابان وكوريا الجنوبية، الأمر الّذي يدفعهما إلى بناء ترسانة لردع التهديد، وهذا ما يتوافق مع موقف الولايات المتَّحدة الّذي يهدِّد أمن المنطقة برمتها، ممَّا يسمح لسباق التسلُّح النووي في المنطقة، وتضع روسيا والصين مصالحهما الأساسيَّة المتعلقة بأمنهما القومي ونموهما في المقام الأول، فقد عملتا على منع أيّ تصعيد يؤدي إلى اندلاع حرب في شبه الجزيرة الكورية، كما إن الصين وروسيا يتحركان وفقاً لاعتبار، وهو الحفاظ على كوريا الشمالية منطقة عازلة، حيث تتمركز القوَّات الأميركية في منطقة شمال شرق آسيا استناداً إلى العلاقات الأمنيَّة مع حليفيها الرئيسين كلٌّ من اليابان وكوريا الجنوبية.

وقد غضت روسيا والصين الطرف عن قراري مجلس الأمن، وهما: القرار المرقَّم (١٦٩٥) في تموز/يوليو ٢٠٠٦، والقرار المرقَّم (١٧١٨) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، حيث أكتفى مجلس الأمن بإدانة التجارب النووية والصاروخية، ومطالبة كوريا الشمالية بوقف التجارب، وتعليق كل الأنشطة المتعلقة ببرنامجها الصاروخي، والعودة إلى المحادثات السداسية، ولعلَّ غض الطرف هو محاولة روسية – صينية لمنع المواجهة مع الولايات المتَّحدة، وأيضاً لضبط مسار النظام الكوري، وعدم قيامه بسلوكيات استفزازية تؤدي إلى أعمال عسكري ضده على نحو يساهم إلى انهيار مفاجئ للنظام، وإعادة بناء التوازنات القائمة في المنطقة لمصلحة الولايات المتَّحدة. وترى كوريا الشمالية أن الموقف الرّوسي في المجتمع الدَّوْلي أقوى من الموقف الصيني، كما إن كوريا لا تخشى من الصين نتيجة التحالف التقليدي بينهما، ولهذا فإن إرضاء كوريا الشمالية لروسيا أهم بكثير من إرضاء الصين، وفي بعض المواقف تكون السِّياسة الروسية أكثر انفتاحاً وقوَّة على التصرفات الكورية منها إلى المواقف الصينية، إذ أكَّدت روسيا بأنه لا بدَّ من التعامل مع كوريا الشمالية على إنها دولة نووية بحكم الواقع، وعندما أقدمت على إجراء مجموعة التجارب الصاروخية عام ٢٠٠٦، حينها سعت الولايات المتَّحدة واليابان إلى التصعيد ضدَّ النظام الكوري، وخلق رأي عام عالمي وآسيوي ضدَّ كوريا الشمالية، وطرحت الولايات المتَّحدة إمكانية توجيه ضربات استباقية لكوريا الشمالية، لكنها فشلت في إصدار قرار من مجلس الأمن، بسبب الرفض الرّوسي– الصيني(٤٦).

وعلى الرغم من أن قرارات مجلس الأمن فرضت مجموعة من العقوبات ضدَّ كوريا الشمالية، لكن روسيا والصين أبدتا تحفظاتهما على بعض البنود، خاصة تفتيش الحمولات المتجهة من وإلى كوريا الشمالية، وتؤكِّد المؤشرات بأن روسيا والصين تفضلان التعامل مع كوريا الشمالية، وهي مسلحة نووياً بدلاً من التعامل مع دولة منهارة، وتوظيف القدرات النووية الكورية في معادلة التوازن العسكري والإستراتيجي في منطقة شرق آسيا، ومنطقة آسيا – الباسيفيك، ومواجهة تصاعد النفوذ الأميركي في المنطقة، كما إن انهيار كوريا الشمالية

يُمكن أن يؤدي إلى سيطرة كوريا الجنوبية على البرنامج النووي لكوريا الشمالية، الأمر الّذي يغري الولايات المتَّحدة بتمديد وتوسيع دائرة تأثيرها، ومن شأن هذا أن ينعكس سلباً على السِّياسة الخارجية لكلٍّ من روسيا والصين، فضلاً عن ذلك، فإن انهيار كوريا الشمالية قد يهيئ الأجواء لحصول كارثة إنسانية واقتصادية في كوريا الشمالية قد تكون نتائجها مباشرة على روسيا والصين(٤٧).

يتَّضح أن الموقف الرّوسي– الصيني له تأثير مباشر على مسار الأزمة النووية الكورية الشمالية، وذلك بحكم التحالف التقليدي الّذي يجمع الدُّوَل الثلاث تحت المظَّلة الشيوعية، فضلاً عن أن مؤازرة كوريا الشمالية يقع ضمن الإستراتيجية الروسية – الصينية الّتي تؤكِّد على ابقاء شبه الجزيرة الكورية منطقة آمنة، مع مراعاة المخاوف الأمنيَّة جراء تواجد القوَّات الأميركية في اليابان وكوريا الجنوبية.

## الخاتمة

يتمتع إقليم شرق آسيا بأهميَّة جيواستراتيجية في السِّياسة الدَّوْلية، إذ يمتلك المُقوِّمات الّتي جعلته محط أطماع القِوى الفاعلة، فالمُتغيِّرات السِّياسيَّة والأمنيَّة والإقتصادية الّتي رافقت تفكُّك النظام الدَّوْلي الثنائي القطبية أذكت حالة التنافس في هذا الإقليم بين الأطراف الإقليميَّة والدَّوْلية ضمَّن نظام دولي أحادي القطبية، خاصة بين واشنطن وحلفائها طوكيو وسيول، من جهة، وبين بكين الّتي وجدت من عودة موسكو إلى المكانة الدَّوْلية المؤثرة، الحليف الإستراتيجي لمواجهة الهيمنة الأميركية الّتي اتَّخذت من الأزمة النووية الكورية الشمالية ذريعة للتدخُّل والتوسُّع في الشَّرق الآسيوي، حيث أخذت الهيمنة تزداد في جنوب شرق آسيا تحت ذريعة المظَّلة الأمنيَّة الأميركية الرادعة للتوسُّع الرّوسي– الصيني.

## الاستنتاجات

١– يعد التقدُّم الصيني في الإصلاح والتحديث من النماذج الأبرز في العالم، والّذي ساهم بقوَّة في دفع بكين إلى محيط التوازنات الدَّوْلية من أجل تنفيذ أهداف إستراتيجية فاعلة في

إقليم آسيا – الهادئ، ولم يُعدُّ بمقدرة الإدارة الأميركية تحجيم الإمكانات الإستراتيجية للصين، حيث تمتلك القدرات التِكْنُولُوجيا والإقتصادية الّتي تؤهِّلها للتنافس الدَّوْلي، ولم يُعدُّ بإمكان واشنطن الضغط على بكين في القضايا الإستراتيجية الّتي تتعلق بالشؤون السِّيادية الصينية، لا سيّما مسألة تايوان، إذ بعد أن استطاعت روسيا من النهوض في بناء القدرات الذاتية برز التحالف الإستراتيجي الرّوسي– الصيني إزاء الأزمات الدَّوْلية المشتركة، من خلال هيكلة رؤية إستراتيجية إزاء الصِّراعات الآسيوية ضمَّن طبيعة التحالفات الأمنيّة الّتي تسعى لإقامة النظام الدَّوْلي المُتعدِّد الأقطاب، وإيجاد مكانة لروسيا والصين في اتِّخاذ القرارات الدَّوْلية، فقد دعمت موسكو وبكين موقف بيونغ يانغ، وعدم السَّماح للإدارة الاميركية من استغلال مجلس الأمن الدَّوْلي لإسقاط النظام الكوري بالوسائل العسكرية، عن طريق إستراتيجية مرنة محورها الركون إلى طاولة المفاوضات والعمل الدبلوماسي المتقن، مع محاولة جذب حلفاء واشنطن في شرق آسيا، وخاصة طوكيو وسيول، وعدم استفزاز الأطراف الصاعدة في جنوب شرق آسيا.

٢– إنَّ التنافس الإستراتيجي في الشَّرق الآسيوي بين واشنطن وحلفائها الآسيويين، من جهة، وبين موسكو وبكين وحلفائهما الآسيويين، من جهة أخرى، يشكل الصيغة الجديد في العلاقات الدَّوْلية الّتي تتَّخذ من الطابع الإقتصادي والتِكْنُولُوجيا، وهو ما يوضح الحالة الديناميكية في طبيعة التنافس، إذ إن المضامين الأمنيَّة للتحالفات في إقليم آسيا – الهادئ أدَّت إلى توسيع حالة التنافس، بسبب اختلاف المصالح والرؤى بين الأطراف، وهو ما جعل البيئة الأمنيَّة في الإقليم عرضة للنزاعات والصِّراعات تحت العناوين الدِّينيَّة والعرقية والثَّقافية، وقد أفرز التنافس واقعاً يقوم على زيادة الكفاءة العسكرية والتسلُّح النووي على اعتباره وسيلة لضمان الأمن القومي، لا سيّما بعد أن تحوَّل جنوب شرق آسيا إلى بؤرة لتفشي الجريمة المنظمة والعمليات الإرهابية الّتي من المُمكن أن تؤثر على خطوط البحرية التجارية في أعالي البحار، وهذه المتغِّيرات جعلت إقليم آسيا – الهادئ عرضة للتدخُّلات الخارجية خاصة

الأميركية.

## الهوامش

(١) مراد إبراهيم الدسوقي، مستقبل التوجُّهات الدفاعية للصين، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الثانية والثلاثون، المجلَّد ٣١، العدد ١٢٤، نيسان/أبريل، ١٩٩٦، ص٢٤١، ٢٤٢.

(٢) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربيَّة – الروسية، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ١٩٩٨، ص٩٢، ٩٣.

(٣) يونس مؤيد يونس، أدوار القِوى الآسيوية الكُبْرَى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٥، ص٢٠٢.

(٤) نزار عبد المعطي زيدان، العلاقات الأميركية – الصينية أوجه التقارب وأوجه التباعد، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الرابعة والثلاثون، المجلَّد ٣٣، العدد ١٣٢، نيسان/أبريل، ١٩٩٨، ص١٢٤، ١٢٥.

(٥) عبد المنعم طلعت، الإستراتيجية الأميركية في شرق آسيا (صياغة آسيوية)، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الرابعة والثلاثون، المجلَّد ٣٣، العدد ١٣١، كانون الثاني/يناير، ١٩٩٨، ص٢٥.

(٦) مصطفى علوي، "مستقبل آسيا الأمني"، آسيا والتحوُّلات العالمية، بإشراف محمد السيد سليم وآخرون، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣٧٣.

(7) **Jose L. Tongzon, The Economies of Southeast Asia: Before and After the Crisis, Edward Elgar Publishing Press, United kingdom, 1998, P. 2002 – 2010.**

(٨) ضبيان شمام حسن الزبيدي، العلاقات الأميركية – اليابانية بعد انتهاء الحرب الباردة، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٧، ص٩٩ – ١٠٣.

(٩) مايكل دي سوين، "الصين"، التقييم الإستراتيجي، بإشراف زلمي خليل زاد وآخرون، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص٢١٠.

(١٠) أميرة أحمد حرزلي، "الدَّور الإقليمي والدَّوْلي للهند: دراسة في مُتغيِّرات القوَّة الإقتصادية والعسكرية"، الهند القوَّة الدَّوْلية الصاعدة ... الأبعاد والتحديات، بإشراف محمد الأمير أحمد ومحمد الخاقاني، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسِّياسيَّة والإقتصادية، برلين، ٢٠١٨، ص٢٥ – ٣٠.

(١١) زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكُبْرَى: الأولية الأميركية ومتطلباتها الإستراتيجية، ترجمة: أمل الشَّرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، ١٩٩٩، ص٢١٦.

(١٢) طه المجدوب، الهيمنة الأميركية والقارة الآسيوية في الإمبراطورية الأميركية صفحات من الماضي والحاضر، مكتبة الشريف الدَّوْلية، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص١٥٢.

(١٣) محمد جاسم الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطَّاقة: (رؤية في الأدوار والاستراتيجيات)، دار امجد لنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٩، ص١٠٦ – ١١٣.

(١٤) عبد الله رزق، الإقتصاد العالمي في زمن الأزمات المتناسلة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٣٥.

(١٥) ثناء فؤاد عبد الله، العلاقات الصينية – الروسية وتحديات النظام الدَّوْلي الجديد، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والثلاثون، المجلَّد ٣٤، العدد ١٣٧، تموز/يوليو، ١٩٩٩، ص٤٨.

(١٦) عدنان خلف حميد البدراني، السِّياسات الخارجية للقِوى الآسيوية الكُبْرَى تُجَاه المنطقة العربيَّة (دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٦، ص٥٣ – ٧٧.

(١٧) صموئيل هنتغتون، صِدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٥، ص٢٢.

(١٨) كاظم هاشم نعمة، الصين في السِّياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، منشورات الدَّار الأكاديمية، طرابلس، ٢٠٠٧، ص٢٧٠.

(١٩) علي حسين باكير، التنافس الجيواستراتيجي للقِوى الكُبْرَى على موارد الطَّاقة: دبلوماسيَّة الصين النَّفطية – الأبعاد والانعكاسات، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٠، ص١٢٩.

(20) **Ming Wan, Sino – Japanese Relations: Interaction, Logic, and Transformation, Woodrow Wilson Center Press, (Washington) DC, 2006, P. 35 – 43.**

(٢١) وقَّعت الصين اتِّفاقاً مع الأسيان عام ٢٠٠٤، لإقامة منطقة للتِّجارة الحرة، والاتِّفاق على تعميق العلاقات الأمنيَّة والتِكْنُولُوجية العسكرية، ممَّا دفع اليابان إلى توقيع خطَّة عمل مع الأسيان لإقامة منطقة للتِّجارة الحرة عام ٢٠١٢.

(22) **Daniel J. Dzurek and Clive Schofield, The Spratly Islands Dispute: Who's on First?, International Boundaries Research Unit in University of Durham, United kingdom, 1996, P. 48.**

(٢٣) علي سيد فؤاد، العلاقات الروسية اليابانية بعد القمَّة الأخيرة، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والثلاثون، المجلَّد ٣٤، العدد ١٣٦، نيسان/أبريل، ١٩٩٩، ص٢٣٠.

(٢٤) سنجانا جوشي، المناخ الأمني في شرق آسيا، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد ١٠، ١٩٩٧، ص٩، ١٠.

(٢٥) محمد سعد أبو عامود، "الإشكاليات الجديدة للأمن في آسيا"، آسيا والتحوُّلات العالمية، بإشراف محمد السيد سليم وآخرون، آسيا والتحوُّلات العالمية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٧ – ١٠.

(٢٦) ماجدة صالح، "اتجاهات الوحدة القومية في آسيا: كوريا والصين"، آسيا والتحوُّلات العالمية، المرجع السابق، ص٢٦٩.

(٢٧) أبو بكر الدسوقي، تطوُّر العلاقات الأميركية الصينية، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة السادسة والثلاثون، المجلَّد ٣٥، العدد ١٤٣، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٠، ص١٨١، ١٨٢.

(٢٨) خير الدين عبد الرحمن، القِوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٦، ص١٩٢.

(٢٩) غسان العزي، سياسة القوَّة: مستقبل النظام الدَّوْلي والقِوى العُظمى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٠، ص٩٩.

(٣٠) شانون. ن كايل، "الحدّ من انتشار الأسلحة النووية ومنع انتشارها والدفاع ضدَّ الصواريخ الباليستيّة"، التسلُّح ونزع السِّلاح والأمن الدَّوْلي الكتاب السنوي ٢٠٠٣، بإشراف أليسون ج. ك. بايلز وآخرون، ترجمة: فادي حمود وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ٢٠٠٤، ص٨٩٠ – ٨٩٢.

[٣١] ريا قحطاني الحمداني، الإسلاموفوبيا: جماعات الضغط الإسلاميَّة في الولايات المتَّحدة الأميركية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١، ص١٦١.

[٣٢] ستار جبار علاي، الأرض المحرمة..كوريا الشمالية تفاعلاتها الداخلية والخارجية،العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،٢٠١٦، ص١٤٢.

[٣٣] شانون. ن كايل، المرجع السابق، ص٨٩٠.

[٣٤] نصير مطر الزبيدي، إدارة الولايات المتَّحدة للأزمات الدَّوْلية، دار الجنان للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١١، ص٢١٤.

[٣٥] سعد حقي توفيق،الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة،دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٨، ص٩٢ – ١١١.

[٣٦] محمد فايز فرحات، الأزمة النووية الإيرانية في ضوء التجربة الكورية، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الثالثة والأربعون، المجلَّد ٤٢، العدد ١٦٨، نيسان/أبريل، ٢٠٠٧، ص١٣٧.

[٣٧] مي عبد الرحمن غيث، أميركا وكوريا الشمالية: أيّ مستقبل للعلاقة؟، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والأربعون، المجلَّد ٤٤، العدد ١٧٨، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٩، ص١٠٥.

[٣٨] ممدوح جمال مظلوم وممدوح حامد عطية، الصِّراع النووي في قارة آسيا، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٤٧.

[٣٩] وليد محمود عبد الناصر، من بوش إلى أوباما: المجتمع والسِّياسة في الولايات المتَّحدة الأميركية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٩٨.

[٤٠] مجدي كامل، الأسرار النووية: من اكتشاف الذرة حتى خروج المارد من القمقم وكارثة بقاء العرب خارج النادي النووي، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٥٠.

[٤١] نجيب بن عمر عوينات، القانون الدَّوْلي النووي والطَّاقة النووية، مؤسَّسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١١، ص٢٤١.

[٤٢] فردوس محمد عبد الباقي، العلاقات بين الكوريتين ومصالح القِوى الكُبْرَى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص١٤٣.

[٤٣] عبد الملك بلغربي، البعد الإقليمي للبرنامج النووي الكوري الشمالي: مقاربة إستراتيجية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، ٢٠١٨، ص١٨٩ – ٢١٥.

[٤٤] أحمد دياب، روسيا واللعبة الكُبْرَى في آسيا، مجلة "السِّياسة الدَّوْلية"، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، السنة الثالثة والأربعون، المجلَّد ٤٢، العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٧، ص١٢٣.

[٤٥] السيد أمين شلبي، أميركا والعالم: متابعات في السِّياسة الخارجية الأميركية ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥. ص٣٢٨.

[٤٦] فردوس محمد عبد الباقي، المرجع السابق، ص١٤٣ – ١٦٠.

[٤٧] عبد الملك بلغربي، المرجع السابق، ص٢٥٢.